الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

المشروع السنوي للأداء لسنة 2025

لمهمة الاقتصاد والتخطيط

جويلية 2024

الفهرس

	الصفحة
المحور الأول: تقديم المهمة	4
1. استراتيجية المهمة	
2. برامج المهمة	
3. الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى	
المحور الثاني: تقديم برامج المهمة	14
البرنامج عـ1ـدد: التوازنات الجمليّة والإحصاء	15
1. تقديم البرنامج	
2. أهداف ومؤشرات الأداء	
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى	
البرنامج عـ2ـدد: دعم التنمية القطاعية والجهوية	28
1. تقديم البرنامج	
2. أهداف ومؤشرات الأداء	
3. . الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى.	
البرنامج عـ3ـدد: التعاون الدولي	46
1. تقديم البرنامج	
2. اهداف ومؤشرات الأداء	
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى	
البرنامج عـ4ـدد: الإحاطة بالاستثمار	61
1. تقديم البرنامج	
2. أهداف ومؤشرات الأداء	
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط الأداء	
البرنامج عـ9ـدد: القيادة والمساندة	80
1. تقديم البرنامج.	
2. أهداف ومؤشرات الأداء	
3. . الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى	
الملاحق	88
بطاقات المؤشرات	89
بطاقات الفاعلين العموميين	136
بطاقة النوع الاجتماعي	166

المحور الأول: تقديم المهمة

1- إستراتيجية المهمة :

تندرج استراتيجية مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار التوجهات الكبرى المضمّنة بوثيقة رؤية تونس 2035 والسياسات المعتمدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.

وفي هذا الإطار تتركز مهمة الوزارة على تحسين نسق التنمية بمختلف أبعادها من خلال جملة البرامج والمشاريع الموكولة للهياكل المركزية والفاعلين العموميين تحت الإشراف. ويتم الحرص بالخصوص على تأمين مواكبة المنوال التنموي لجملة الخيارات الوطنية لا سيما منها تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة ضغوطات تواتر الأزمات الدولية وأثر التحولات المناخية المتسارعة والارتقاء بهيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توظيف التكنولوجيات الحديثة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز القدرات الذاتية من خلال استغلال الميزات التفاضلية لتنشيط حركية التنمية بالجهات وتقليص الفوارق بينها وتعزيز الإدماج الاجتماعي عبر آليات التمكين وتحسين ظروف العيش والارتقاء بالخدمات الجماعية فضلا عن تجسيد المحافظة على مقوّمات استدامة التنمية.

وفي هذا الإطار تسهم وزارة الاقتصاد والتخطيط من خلال دورها المحوري فيما يتعلق بإعداد مخطط التنمية ومتابعة تنفيذه على تقديم الحلول والإصلاحات الضرورية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الدراسات والإحصائيات الضرورية فضلا تعبئة موارد التمويل الخارجي لمساندة مجهود التنمية والنهوض بمجالات التعاون الفني الدولي وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وكذلك ضبط برامج التنمية بالجهات الداخلية وتنفيذها بما يستجيب لحاجيات التنمية الشاملة والمتوازنة. وتعمل وزارة الاقتصاد وهياكلها في مساندة الاستثمار الوطني واستقطاب الباعثين من مختلف الدول بفضل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الخاص وحفز الريادة.

ومن هذا المنطلق، تتمثل أبرز التوجهات الاستراتيجية لمهمة الاقتصاد والتخطيط خلال سنة 2025 فيما يلي:

المحور الاستراتيجي 1: تحسين نجاعة الأداء التنموي:

انطلاقا من المهام الأساسية لوزارة الاقتصاد والتخطيط تتركز أعمال هياكل الوزارة والفاعلين العموميين تحت إشرافها على توجيه العمل التنموي وفقا للتوجهات المرسومة ضمن وثيقة رؤية تونس 2035 والحرص على تنفيذ أولويات وأهداف مخطط التنمية 2023-2025 وذلك بتنزيلها على مستوى وثيقة الميزان الاقتصاد السنوي ومنظومة المصادقة على المشاريع العمومية والأنشطة المرتبطة بتعبئة موارد التمويل الخارجي واستقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي وخدمات الإحاطة والمرافقة المتعددة.

ويندرج في هذا الإطار تنفيذ جملة الترتيبات ومنهجيات العمل الجديدة على مستوى الهياكل المركزية للوزارة وذلك وفقا لمحاور الاستراتيجية جديدة تم اعتمادها في الغرض. وسيتمّ التركيز بالخصوص على إرساء منظومة معلومات خاصة بالوزارة تشمل في مرحلة أولى ملفات التعاون المالي الدولي وتطوير منهجية التخطيط خاصة فيما يتعلق بتوضيح الأهداف الاستراتيجية والأولويات وروزنامة التنفيذ فضلا عن الحرص على تحسين مجهود دعم التنمية الجهوية وتجويد البرامج ومتابعتها وتقييمها.

كما يستند تحسين الأداء التنموي على توفير الدراسات والمذكرات التحليلية وجداول القيادة من قبل كل الهياكل ولا سيما منها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والتي تهتم بأبرز الإشكاليات الجوهرية المطروحة مع مواصلة إعداد الاستبيانات لمتابعة تنافسية الاقتصاد الوطني والمجالات الحيوية فضلا عن تطوير النمذجة ليكون بذلك المعهد مركز إشعاع وطني وإقليمي.

المحور الاستراتيجي 2: مزيد تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء

تتسم سنة 2025 بكثافة الأعمال المرتبطة بتطوير المنظومة الوطنية للإحصاء حيث سيتمّ الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والتي تشمل بالخصوص تحديث حوكمة المنظومة لمواكبة المعايير الدولية وتعزيز صيغ التنسيق وتأمين جودة الإحصائيات الرسمية المنتجة وتعزيز قدرات هياكل الإحصاء وتوسيع مجالات الإنتاج الإحصائي.

وينتظر استكمال أشغال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 بالإعلان عن الإحصائيات الديمغرافية السكانية الجديدة بما يقدم الإضافة المرجوة على المستوى النوعي والكمي للمنظومة

الإحصائية. وسيوفّر المعهد الوطني للإحصاء إنتاج الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية الدورية وكذلك التقدم في توظيف تقنيات الاتصال الحديثة وترابط قواعد البيانات الوطنية لتحسين نوعية وتوسيع مجالات الإنتاج الإحصائي خاصة منها المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

المحور الاستراتيجي 3: دفع التنمية القطاعية والجهوية

ينتظر في إطار السعي المتواصل لدفع التنمية الاقتصادية والجهوية خلال سنة 2025 تكثيف الجهود الوزارة لدفع محركات التنمية بصفة عامة والتركيز على تفعيل السياسات القطاعية خاصة مع اعتماد الاستراتيجيات الجديدة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والإصلاحات المتعلقة بالمجالات الاجتماعية. وفضلا عن المساهمة في إثراء مضامين الاستراتيجيات والإصلاحات ومقاربات التنمية بما يستجيب للأولويات والأهداف الاستراتيجية، تضطلع الوزارة بدور محوري في متابعة تنفيذ مخطط التنمية ورسم السياسات والبرامج السنوية مع الحرص على توفير التناسق فيما بينها ودراسة مشاريع الاستثمار العمومي المزمع برمجتها وطلبات التمويل الخارجي بعنوانها.

وتعمل هياكل وزارة الاقتصاد والتخطيط على مزيد دفع حركية التنمية بالجهات من خلال المهام المخولة لهياكلها المركزية ولهياكل التنمية الجهوية تحت إشرافها.

فعلى المستوى المركزي، يتركز العمل بالخصوص على ضبط المقومات استراتيجية التنمية الجهوية وإدارة البرامج الخصوصية لتنمية الجهات الداخلية خاصة الإشراف على إعداد البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة. وتعمل الوزارة على تحسين قدرة الجهات على استقطاب الاستثمار وتطوير الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية من خلال البرنامج الجهوي للتنمية الذي يشمل عناصر الحضائر الجهوية وتحسين ظروف العيش وتطوير البنية الأساسية ودعم التشغيل عبر آليتي انطلاق 1 و2 وتمويل أنشطة التكوين.

وتهتم هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) خاصة بمتطلبات التنمية الجهوية من خلال المساهمة الفاعلة في إعداد ومتابعة مخططات وبرامج التنمية الجهوية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية، وتوفير الإحاطة الفنية بالمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي

والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات، والمساهمة في مختلف المبادرات والآليات الخصوصية الموجهة لدفع التنمية بالمناطق ذات الأولية.

وبالتوازي تتولّى المندوبية العامة للتنمية الجهوية مهمّة تنفيذ وبرنامج التنمية المندمة متابعته حيث ينتظر تسريع نسق التنفيذ خلال سنة 2025 بعد أن حظي عدد هام من مشاريع القسط الثالث بمصادقة لجنة القيادة خلال سنة 2024 إضافة إلى استكمال مشاريع القسطين الأول والثاني والتي عرفت تأخيرا في تجسيمها. وتشمل هذه المشاريع مجالات هامة كتوفير مياه الشرب والتطهير وتهيئة المسالك الريفية وتعبيدها ومشاريع البنية الاقتصادية.

المحور الاستراتيجي 4: دفع الاستثمار الخاص وفتح الآفاق للباعثين

حرصا على تجسيم أهداف الارتقاء بالاستثمار الخاص ورفع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي طبقا لأهداف مخطط التنمية 2023-2025، ستتكثف الجهود خلال سنة 2025 من أجل تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات لحفز المبادرة والريادة واستقطاب المستثمرين وذلك من خلال مواصلة تنفيذ إجراءات تحسين مناخ الأعمال وحذف التراخيص واعتماد برنامج جديد لمراجعة كراسات الشروط في اتجاه تبسيطها ورقمنتها. وسيتم العمل في نفس الغرض العمل على اعتماد إطار قانوني للتجديد وتعزيز اقتصاد المعرفة فضلا عن تدعيم منظومة الإحاطة ومرافقة الباعثين من خلال تركيز البوابة الوطنية للاستثمار لتمكين الباعثين من النفاذ عبر الخط إلى خدمات الهياكل المعنية بمسار الاستثمار.

وسيتم خلال سنة 2025 تعزيز مجهود استقطاب الاستثمار الخارجي من خلال اعتماد استراتيجية هدفها استقطاب المشاريع ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للكفاءات الوطنية. وسيتم للغرض التركيز على الوجهات التقليدية والواعدة واعتماد مقاربة قطاعية تعكس الأولويات الوطنية فضلا عن توفير المرافقة الخصوصية والتسهيلات الضرورية للباعثين وكذلك مزيد تعزيز التمثيليات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال فتح مكتبين بكل من كندا والسعودية.

المحور الاستراتيجي 5: دعم مجالات التعاون الدولي

يوفر التعاون المالي الدولي المساندة الضرورية لتمويل المنوال التنموي الوطني لاسيما من خلال برامج دعم الميزانية والمساهمة في تمويل الشاريع الاستثمارية العمومية والخاصة. ويتركز مجهود

وزارة الاقتصاد والتخطيط على الإعداد المحكم لملفات التمويل والتفاوض بشأنها في اتجاه الحصول عل شروط تفاضلية من شأنها تخفيف أعباء التمويل الخارجي وتيسير متطلبات السحب. ويستوجب هذا الهدف أسس التعاون مع الأطراف المموّلة وتطوير مقاربات العمل من أجل تنويع مصادر التمويل وتعزيز إمكانات التمويل الميسر خاصة الهبات والاستفادة من برامج الدعم الفني المتاحة في مختلف المجالات.

وسيتم في الغرض اعتماد منظومة معلومات خصوصية لإحكام معالجة ملفات المصادقات على مشاريع التعاون الدولي والمساعدة في متابعتها وتقييمها فضلا عن مواصلة اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. كما سيتواصل دعم برامج الوكالة الوطنية للتعاون الفني وفقا للأهداف الوطنية لتشغيل التونسيين بالخارج ضمن أطر منظمة فضلا عن توظيف الخبرات الوطنية في إطار برامج التعاون الثلاثي.

2- برامج المهمّة :

سعيا لضمان التصور الأمثل لهيكلة برامج مهمة الاقتصاد والتخطيط تم الاتفاق على اعتماد التقسيم الوظيفي لتحديد برامج الوزارة والمقصود به برنامج لكل وظيفة رئيسية من الوظائف التي تقوم بها الوزارة وتغطي كامل مجال تدخلاتها على غرار "التنمية الجهوية والقطاعية – "الاستثمار" –التعاون الدولي ...).
وفي هذا السياق تم تفريع مهمة الاقتصاد والتخطيط إلى (4) برامج عملياتية

وبرنامج القيادة والمساندة تتوزع كالتالي:

البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء.

البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية.

البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.

البرنامج عدد 4: تنمية الاستثمار.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م _ ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	77 847	79 774	1 927	2.5%
	اعتمادات الدفع	77 847	79 774	1 927	2.5%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	13 792	13 792	217	1.6%
	اعتمادات الدفع	13 792	13 792	217	1.6%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	794 055	802 539	8 484	1.1%
	اعتمادات الدفع	794 055	802 539	8 484	1.1%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	350	400	50	14.3%
	اعتمادات الدفع	350	400	50	14.3%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	64 323	61 495	-2 828	-4.4%
	اعتمادات الدفع	64 323	61 495	- 2 828	-4.4%
المجموع	اعتمادات التعهد	**950150**	**958 000**	**7 850**	**0.8%**
	اعتمادات الدفع	**950150**	**958 000**	**7 850**	**0.8%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م_ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
البرنامج عدد 1 التوازنات الجملية والإحصاء	اعتمادات التعهد	102 176	79 791	-22 385	-21.9%
	اعتمادات الدفع	102 176	79 791	-22 385	-21.9%
البرنامج عدد 2 دعم التنمية القطاعية والجهوية	اعتمادات التعهد	677 033	710 622	33 589	5%
	اعتمادات الدفع	677 033	710 622	33 589	5%
البرنامج عدد 3 التعاون الدولي	اعتمادات التعهد	73 116	70 220	-2 896	-4%
	اعتمادات الدفع	73 116	70 220	-2 896	-4%
البرنامج عدد 4 الإحاطة بالاستثمار	اعتمادات التعهد	86 691	85 913	- 778	- 0.9%
	اعتمادات الدفع	86 691	85 913	- 778	-0.9%
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	11 134	11 454	320	2.9%
	اعتمادات الدفع	11 134	11 454	320	2.9%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**950 150**	**958 000**	**7 850**	**0.8%**
	اعتمادات الدفع	**950 150**	**958 000**	**7 850**	**0.8%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تبلغ ميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط ما قدره 958.000 ألف دينارا لسنة 2025 مقابل 950150 ألف دينارا سنة 2024 أي بزيادة قدرها 0.8% وتفسر هذه الزيادة ب:

- نفقات الأجور:

لقد تم ترسيم الزيادات في الأجور (12 شهر) بما قدره 1927 أد وباعتبار انتداب 10 مهندس بالمعهد الوطني للإحصاء دون انعكاس مالي و2 مهندس بالمندوبية العامة للتنمية الجهوية بكلفة 55.7 أد و8 إطار ات بالمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بكلفة 94 أد

- نفقات التسيير:

ترجع هذه الزيادة إلى عدم توفر موارد ذاتية كافية لدى كل من المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية وديوان تنمية الشمال الغربي ممّا دعي إلى استكمال توفير الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير على ميزانية الدولة

- نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية

تمّ الترفيع في نفقات مشاريع المندوبية العامة للتنمية الجهوية باعتبار التقدم الهام في إنجاز مكونات برنامج التنمية المندمجة الممول بقروض خارجية وبموارد من ميزانية الدولة. كما تم الترفيع في نفقات مشاريع بعض المؤسسات الأخرى لتمكينها إمّا من إنجاز أشغال صيانة أو لإعداد استراتيجيتها بالنسبة للهيئة التونسية للاستثمار أو غيرها من النفقات الاستثمارية الهامة

- نفقات العمليات المالية

تفسر هذه الزيادة بتكوين مدخرات لمجابهة تقلبات سعر الصرف لاستكمال خلاص أقساط المساهمات الجارية وكذلك لخلاص مساهمة جديدة في رأس مال صندوق أفريقيا 50 بمبلغ قدره 4172 أد

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025- 2027):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م_ ق م تعديلي2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	72304	77847	79774	89205	93510
نفقات التسيير	12208	13575	13792	15185	15902
نفقات التدخلات	560629	794055	802539	869152	900843
نفقات الاستثمار	253	350	400	590	590
نفقات العمليات المالية	50257	64323	61495	47100	47100
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**695650**	**950150**	**958000**	**1021232**	**1057945**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**695650**	**950150**	**958000**	**1021232**	**1057945**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م_ ق م تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
البرنامج1: التوازنات الجملية والاحصاء	68 972	102 176	79 791	71 319	75 009
البرنامج 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية	536 386	677 033	710 622	761 585	772 551
البرنامج 3: التعاون الدولي	57 268	73 116	70 220	56 482	56 909
البرنامج 4: الإحاطة بالاستثمار	22 645	86 691	85 913	119 932	141 017
البرنامج9: القيادة والمساندة	10 380	11 134	11 454	11 914	12 459
المجموع	**695 650**	**950 150**	**958 000**	**1 021 232**	**1 057 945**

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والاحصاء

اسم رئيس البرنامج: السيّد لطفي فرادي
تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج (جوان 2023)

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

- يعمل البرنامج على تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي من خلال:
  - ✓ رسم تقديرات منوال النموّ والمساهمة في إعداد الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية ومبادرات الإصلاح والمقترحات الداعمة للتنمية
  - ✓ إنجاز الدراسات والتحاليل المعمّقة وتقييم السياسات العمومية.
  - ✓ مزيد تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء.

تندرج تدخلات البرنامج في إطار تجسيم المنوال التنموي الوطني وذلك بالعمل على إحكام رسم أهداف نموّ الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية والتي تعكس أولوياتنا الوطنية والتعهدات القائمة بخصوص تجسيم اهداف التنمية المستديمة والالتزامات الوطنية والدولية المتعددة.

وتشمل تدخلات البرنامج أنشطة الدراسات والتحاليل والمساهمات النوعية التي يوفرها المعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية لاسيما مقترحات الإصلاحات الرامية إلى تحسين أداء السياسات العمومية. كما توفّر المنظومة الوطنية للإحصاء وبالأخص المعهد الوطني للإحصاء الاحصائيات الرسمية والمعتمدة وطنيا من قبل المستعملين من قطاع الأعمال والمؤسسات والمجتمع المدني والباحثين فضلا عن استغلالها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن التونسي.

ويساهم البرنامج التوازنات الجملية والإحصاء في أنشطة التعاون الدولي المتعلقة بصياغة استراتيجيات وبرامج التعاون الدولي والإقليمي والثنائي والمشاركة في المفاوضات بعنوان الاتفاقيات المتعددة للتمويل والتعاون الفني مع الشركاء الدوليين برامج دعم الميزانية والبرامج المالية مع صندوق النقد الدولي وتعبئة خطوط التمويل للمؤسسات المالية التونسية ... كما تشمل مساهمة البرنامج أعمال تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتقييم السياسات العمومية فضلا عن استشراف التوجهات الطويلة المدى (رؤية تونس 2035) وإعداد منوال النموّ والسياسات الاقتصادية الكلية ضمن مخططات التنموية والميزان الاقتصادي السنوي...

ويبرز تشخيص واقع السياسة العمومية فيما يتعلق ببرنامج التوازنات الجملية والإحصاء ما يلي:

نقاط القوّة:

- يختصّ البرنامج برسم التقديرات الاقتصادية الكلية ويضطلع بدور رئيسي في بلورة الإصلاحات الهيكلية ومتابعتها وتقييمها.
- يسهم القطاع في رسم السياسات والبرامج والآليات المتعلقة بتمويل الاقتصاد الوطني ويساهم في مجهود تعبئة موارد التمويل الخارجي.
- توفر رصيد معرفي هام في مجالات البحث والتحليل الاقتصادي وتطوير النمذجة وإعداد دراسات والبحوث تشمل مختلف مجالات التنمية
- يضم البرنامج المنظومة الوطنية للإحصاء لاسيما منها تطوير الإنتاج الإحصائي وحوكمته فضلا عن تأمين المعهد الوطني للإحصاء إنتاج الإحصائيات الرسمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفير قواعد البيانات الإحصائية وتأمين التعاون الدولي في مجال الإحصاء
- يتم خلال سنتي 2024 و2025 تنفيذ التعداد العام السكتان والسكنى والذي يعتبر أكبر برنامج إحصائي وطني.
- غياب الفوارق بين الجنسين في أنشطة البرنامج من ذلك شمولية الإنتاج الإحصائي والبحوث الاقتصادية للجنسين دون تفرقة.

نقاط الضعف:

- نقص حاد للموارد البشرية المختصة على مستوى الإدارات العامة المركزية والفاعلين العموميين لاسيما نقص مهندسي الإحصاء بالنسبة للمعهد الوطني للإحصاء
- ضعف منظومة تنمية الكفاءات الفنية لمواكبة تطور المعارف والمناهج الحديثة في بعض الاختصاصات كالنمذجة والذكاء الصناعي والبيانات الكبرى وتقييم السياسات العمومية.
- ضعف تثمين وتوظيف الدراسات والمنتجات البحثية
- نقص في إنتاج الإحصائي لمجالات البيئة والإحصائيات الجهوية والمحلية ... وعدم تطور حوكمة المنظومة الوطنية للإحصاء

وبذلك يكمن الرهان في إحكام توظيف الخبرات والقدرات المتاحة من خلال التركيز على التدخلات ذات الأولية والعمل على مزيد تنمية الكفاءات وتعزيز القدرات الفنية والبشرية للإدارات المركزية والفاعلين العموميين بما يدعم الأداء والمساهمة بفعالية أكبر في دفع حركية التنمية عموما.

ررؤية البرنامج على المدى المتوسط:

تكتسي تدخلات البرنامج أهمية بالغة في تجسيم أهداف مهمة الاقتصاد والتخطيط فضلا عن إشعاعها على باقي المهمات باعتبار الطابع الأفقي لمخرجاتها. وتتركز توجهات البرنامج على المدى المتوسط على المحاور الرئيسية التالية:

- المساهمة النشيطة في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط والمساهمة في بلورة الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحسين الأداء التنموي خلال هذه المرحلة.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية وتنويع مجالاتها وفق الأوليات والاشكالات الراهنة والمستقبلية وتحسين تموقع المعهد كمركز لإنتاج المعرفة وبناء القدرات في مجالات التنمية.
- مزيد إثراء إنتاج الإحصائيات الرسمية لتغطية حاجيات مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

ولتجسيم هذه المحاور سيتم التعويل على حسن توظيف الخبرات المتاحة وتعزيز القدرات البشرية والفنية للفاعلين العموميين وتفعيل مساهمة الإدارات العامة المركزية والفاعلين العموميين كل في مجال اختصاصه.

وبصفة أدق تتمثل المحاور الاستراتيجية في:

- تنفيذ استراتيجية الوزارة لاسيما توظيف التكنولوجيات الحديثة في مجالات توظيف البيانات والتحليل المعمّق للإشكاليات المطروحة والمساهمة في بلورة الإصلاحات،
- إحكام إعداد التقديرات وتدقيق السياسات الاقتصادية والمالية بما يستجيب لأهداف وأولويات المرحلة.
- إنجاز الدراسات العمل البحثي حسب الأولويات وإثراء مضمونها ومزيد التعريف بها لدى الأطراف المعنية والتقدم في مجهود تقييم السياسات العمومية،
- تنفيذ البرنامج السنوي للإحصاء واستكمال إنجاز التعداد العام السكان والسكنى لسنة 2024 (مرحلة العد البعدي ونشر النتائج) مع العمل على تحسين جودة الإحصائيات من خلال تنمية الكفاءات ومناهج العمل بتوظيف تقنيات الحديثة للإحصاء ومعالجة البيانات.
- الشروع في الاستراتيجية الوطنية الجديدة للإحصاء والعمل على تطوير حوكمة المنظومة الوطنية للإحصاء.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكوّن برنامج التوازنات الجملية والاحصاء من برنامج فرعي وفاعلين عموميين اثنين:

- البرنامج الفرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمال ويضم الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- الفاعلين العموميين: المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1-1: تطوير نوعية التقديرات وبلورة السياسات الاقتصادية

يتمثل الهدف في الارتقاء بنوعية التقديرات الاقتصادية اللازمة وإحكام إعداد السياسات الاقتصادية الكلية وتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.

المؤشر 1.1.1: الفارق بين الانجازات وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي

يعكس مؤشر الفارق بين تقديرات وانجازات الناتج المحلي الإجمالي لإحكام ضبط التقديرات لا سيما الاعتماد على التحاليل المعمّقة ومحاكاة التقديرات بما يستجيب لتجسيم أهداف النموّ ومضامين السياسات الاقتصادية والمالية واحتمالات تطوّر الظرف الاقتصادي.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
الفارق بين الانجازات وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي	12	0.2-	0.9-	0.5+/-	0.5+/-	0.5+/-

وسيشهد المؤشر تحسن نسبي في القدرة على التنبؤ على المدى المتوسط مع تقلص المخاطر المرتبطة بالآفاق الاقتصادية المتوقعة على المستوين الوطني والدولي. هذا ويتوقّع تحسن نسبي لنسق نموّ الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2025 إلا أن منسوب عدم اليقين بخصوص المتغيرات الرئيسية لا سيما منها الطلب الخارجي الموجه لتونس والأسعار العالمية للمحروقات والمنتجات الرئيسية الموردة. وتبعا لذلك تم اعتماد هدف تحقيق فارق بالزيادة أو النقصان بنصف نقطة يأخذ بعين الاعتبار التحسن الطفيف في الآفاق الاقتصادية الدولية مع احتمال تسجيل تقلّبات للأسواق العالمية وسرعة تمرير أثرها على المؤشرات الاقتصادية بعلاقة مع انفتاح الاقتصاد الوطني وارتباط أداء القطاع الفلاحي بالتطورات المناخية فضلا عن التقاطعات فيما مختلف قطاعات الإنتاج..

الهدف 1-2: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات

يتمثل الهدف في تحسين جودة الدراسات والتحاليل والاستشارات وتصويبها وفق الأولويات التنموية وعلى هذا الأساس سيتم تعزيز دور المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية في طرح وإثراء النقاش حول المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية

ولتجسيم هذه الخيارات سيتم العمل على:

- ✓ تطوير وتنويع المنتجات والأنشطة ومواكبتها للحاجيات.
- ✓ تطوير هيكلة وتنظيم المعهد
- ✓ بناء القدرات وتثمين الموارد البشرية وتعزيزها
- ✓ دعم الرقمنة وتحديث نظام المعلومات
- ✓ تطوير أنشطة الاتصال والنشر
- ✓ دعم الشراكات وتعزيز التعاون مع المؤسسات الشبيهة ومختلف الأطراف المعنية
- ✓ الاعداد الجيد للتغيير وحوكمة التصرف.

المؤشر1.2.1: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة

تسهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي ينجزها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وفق تطورات الظرف.

- **تقديرات المؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	**نسبة مئوية**	**90**	**90**	**100**	**100**	**100**

يتوقع أن تبلغ نسبة انجاز الدراسات المبرمجة 100 % في سنة 2025 مقارنة بنسبة 90 % مقدرة سنة 2024. ويستند هذا التطور الى مراجعة المسارات البحثية من خلال اعداد أدلة إجراءات جديدة وإرساء منظومة جديدة للمتابعة والتقييم. ويتم احتساب الدراسات والمذكرات المنشورة أو المصادق عليها من طرف لجنة قراءة وكذلك المجلس العلمي، بما فيها المساهمات التي يقوم بها الباحثون في إطار التعاون مع الهياكل والمنظمات الوطنية والدولية.

المؤشر 2.2.1: تطور عدد النافذين لموقع المعهد

يتم نشر الدراسات المنجزة بالموقع الرسمي للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ويمثل تطوّر عدد النافذين للموقع مؤشرا على أهمية محتوى دراسات المعهد بالإضافة للموقع الخاص بالمتابعة والنشر الحيني لمؤشرات التنافسية Tunisia Competitiveness.

- **تقديرات المؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	نسبة مئوية	0	12	14	16	20

يتوقع أن ترتفع نسبة تطور عدد النافذين الى مواقع المعهد الى 14% سنة 2025 مقارنة بنسبة 12% متوقعة لسنة 2024. ويعود تركز نشاط المعهد خلال هذه السنة على مشاريع مهيكلة جديدة استدعت الى تعبئة أغلب الطاقات والموارد من ذلك خاصة اعداد الاستراتيجية وبرنامج الدعم الفني المموّل من قبل الاتحاد الأوروبي الى الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية في تونس والتي حالت دون تنفيذ الأنشطة المبرمجة وأدت بالتالي الى تقلص نسبي في إصدارات المعهد على المواقع الرسمية. ويتوقع تطور عدد النافذين الى مواقع المعهد في السنوات القادمة بصفة تصاعدية بالنظر الى تحسن جودة الدراسات وتصويبها نحو المجالات ذات الأولوية والمرتبطة بدعم نشاط الاتصال والنشر وكذلك تحسين مواقع المعهد.

الهدف 3: دعم جودة المعطيات الإحصائية

تشمل تدخلات البرنامج تأمين جودة الإحصائيات الرسمية وذلك من خلال مطابقة الأنشطة الإحصائية للمعايير الدولية المعتمدة وتوسيع استعمال التكنولوجيا الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية، تدعيم الكفاءات والقدرات الفنية وتطوير التنسيق الإحصائي من مفاهيم وتصانيف وتشاور مع جميع المتدخلين، إرساء قواعد بيانات الأسرية والاقتصادية لدى المعهد وتعزيز النفاذ إلى الإحصائيات الإدارية بإبرام اتفاقيات تعاون وتبادل المعطيات مع الوزارات والهياكل المعنية، توسيع الإنتاج الإحصائي لاسيما الإحصائيات الجهوية والحسابات القومية ومجالات التنمية المستدامة، توفير المعلومة لكل مستعمليها في الإبان وفق الرزنامة وباعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة.

المؤشر 1.3: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

يتمّ قياس مؤشر دعم جودة الإحصائيات المنتجة باعتماد نسبة إنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة والتي تعكس كفاءات الموارد البشرية وتحسن مناهج الإنتاج الإحصائي بتوظيف التكنولوجيات الحديثة.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	**نسبة مئوية**	75	100	100	100	100

يستدعي تجسيم البرنامج الإحصائي لسنة 2024 مجهود كبير باعتبار تنفيذ التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والذي يتطلب تسخير كامل قدرات المعهد على المستوين المركزي والجهوي. ويرتبط النجاح في استكمال المشروع الوطني للتعديد تكاتف جهود كل السلطات والهياكل

العمومية وإحكام التنسيق وتوفير الدعم اللوجستي فضلا عن النقلة النوعية للأعمال الفنية التي ستعتمد برمجيات وتكنولوجيات متطورة.

المؤشر 2.3: احترام روزنامة النشر

يساهم هذا المؤشر في تحسين جودة المعطيات الإحصائية المنتجة وذلك من خلال إصدار مؤشرات ونتائج المسوح وفق الروزنامة وحسب المعيار الدولي الخاص بنشر المعطيات الإحصائية وباعتماد الحوامل المتعددة لتكنولوجيات الاتصال الحديثة. ويعمل المعهد الوطني للإحصاء على تفعيل استراتيجية النشر والاتصال التي تعتمد على تعزيز النشر عبر الواب حيث ينتظر بالخصوص:

- مواصلة تحديث وتحسين بوابة الواب من خلال: تحسين التصميم، إدراج خدمات جديدة للبحث، تطوير قواعد البيانات وتعزيز الحماية. تجديد حقوق استغلال منظومة نشر البيانات الإحصائية dot Stat
- تحسين تقنيات استضافة بوابة المعهد لضمان الاستمرارية عبر تعزيز أليات الحماية. إنتاج محامل جديدة للتعريف بمنتوجات المعهد لتعزيز الثقافة الإحصائية.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
احترام روزنامة النشر	**نسبة مئوية**	**47.29**	**100**	**100**	**100**	**100**

يستدعي تجسيم هدف احترام روزنامة النشر تحسين أطر التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات ومزيد دعم الموارد البشرية في ظل النقص المسجل في مستوى التأطير بالخبرات الإحصائية.

2. 2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات 2025	دعائم الأنشطة*
1-1-1: تطوير نوعية التقديرات وبلورة السياسات الاقتصادية	المؤشر 1-1-1-1: الفارق بين التقديرات وانجازات الناتج الاجمالي	+- 0.5	النشاط 1 : ضبط تقديرات منوال النموّ ورسم السياسات الاقتصادية الجملية في إطار الميزان الاقتصادي السنوي	629	- متابعة الوضع الاقتصادي الوطني والعالمي: إعداد مذكّرات تتناول تحليلا وتحيينا للظرف الاقتصادي العالمي والوطني تتم مناقشتها بصفة دورية، - بلورة ملامح الميزان الاقتصادي للسنة القادمة وخاصة المحاور المتعلقة برسم التقديرات الاقتصادية وتدقيق مضمون السياسات الاقتصادية الكلية، - المساهمة في متبعة تنفيذ مخطط التنمية وتحليل النتائج المسجلة لاستخلاص العبر، - دراسة ملفات المجالس الوزارية والمتعلقة بالسياسات والاصلاحات الاقتصادية والمالية، - المشاركة في المناقشات والمفاوضات مع الممولين في إطار برامج دعم الميزانية وخطوط التمويل المتعددة، - المشاركة في المراجعة الدورية للسياسات التجارية مع المنظمة العالمية للتجارة، - الإشراف على إعداد الحوار الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، - تنظيم منتديات وحلقات عمل حول الإطار الاقتصادي الكلي والسياسات والاصلاحات الاقتصادية، - إعداد الوثائق التالية: ✓ وثيقة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي، ✓ الوثيقة الإطارية لتقديرات منوال النمو، ✓ مشروع الميزان الاقتصادي في صيغة أولى 2025، ✓ الوثيقة النهائية لمشروع الميزان الاقتصادي 2025، ✓ تقديم مذكرات تحليلية (الاقتصاد الكلي، تمويل الاقتصاد، متابعة القطاع المالي، تنفيذ ميزانية الدولة)
			نشاط 2: انجاز التحاليل والدراسات	221	- إعداد مذكرات حول متابعة الظرف الاقتصادي والمالي، - دراسة ملفات المجالس الوزارية المتعلقة

			المتعلقة بتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي		بتمويل الاقتصاد والسياسات المالية، - إعداد التقديرات المتعلقة بالمالية العمومية وأحكام مشروع قانون المالية والتوازن النقدي والمالي - إعداد محور السياسات المالية وتمويل الاقتصاد ضمن الميزان الاقتصادي السنوي والمخطط الخماسي للتنمية، - المساهمة في صياغة الإصلاحات المتصلة بالقطاع المالي.
1-1-2: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات	المؤشر 1-1-2-1: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة.	%100	نشاط 3: إنجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية	6541	**الأنشطة البحثية المعلقة بدعم مسار الاصلاحات الهيكلية:** - تحليل ومتابعة مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات، - انجاز تقرير حول اقتصاد المعرفة، - تحليل التموقع التنافسي والتنافسية الخارجية، - إعداد دراسات وجداول قيادة حول السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية حسب الإشكاليات المطروحة - دراسة المجالات الواعدة كالاقتصاد الأخضر وتداعيات التغيرات المناخية **الأنشطة المتعلقة بتطوير النمذجة وتقييم السياسات** ✓ تطوير واعداد نماذج قياسية في إطار التعاون الفني مع Expertise France: ✓ تطوير أنموذج التوازن العام الديناميكي والعشوائي (DSGE) لمعالجة بعض إشكاليات المالية العمومية والإصلاحات الجبائية ✓ تطوير نموذج تقييم الانعكاس الاقتصادي الكلي والمالي للمتغيرات البيئية GEMMES ✓ تطوير النموذج الاقتصادي القياسي الكلي ✓ تركيز نماذج المحاكاة الجزئية لبعض السياسات على المتغيرات الاجتماعية ✓ اعداد نموذج للتنبؤ حول مناخ الأعمال ✓ تطوير أنموذج المدخلات والمخرجات. **- تطوير موقع واب جديد للمعهد وفق مواصفات تكنولوجية عالية:** - احداث فضاء خاص صلب موقع الواب للاتصال الداخلي مخصص للموظفين لتسهيل نفاذهم الى الخدمات الإدارية والتبادل الحيني للبيانات. - نشر الدراسات والبحوث وجداول القيادة المنجزة
	المؤشر 1-1-2-2 نسبة تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	%14			

1-1-3: دعم جودة المعطيات الإحصائية	المؤشر 1-1-3-1: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	%100	النشاط 4: انتاج الاحصائيات المبرمجة وفقا لمعايير الجودة:	72400	- تكوين أعوان العمل الميداني والعمل المكتبي، - إنجاز المسوحات من تجميع البيانات الإحصائية ثمّ معالجتها وصولا إلى إنتاج المؤشرات، - استغلال المصادر الإدارية والتنسيق مع الشركاء في هذا الإطار، - التدقيق في جودة الإحصائيات المنتجة والاستجابة التامة للمواصفات والمعايير الدولية وضمان موثوقية البيانات والمؤشرات الإحصائية وفقا للطرق العلمية المعتمدة، - إستغلال التقنيات الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية، - إحترام روزنامة نشر نتائج الأعمال الإحصائية المبرمجة وفقا للمواصفات الدولية، - التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات، - العمل على مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في المجال الإحصائي خصوصا بعد الجائحة، - مقارنة الإحصائيات المنتجة مع الدول الشبيهة، - توطيد سبل التعاون مع الأجهزة الإحصائية الدولية المتقدمة لإكتساب الخبرة والمعرفة في شتى المجالات الإحصائية وخاصة المناهج والتقنيات - إعداد تقارير مرتبطة بطرق وآليات الاستجابة للمعايير الدولية، - توفير الآليات المناسبة التي تمكن من الإستجابة لطلبات المستعمل وذلك بـ: * توفير المعلومة للمستعمل في الإبان وبشتى أشكالها: الورقية والرقمية، * مواصلة تطوير موقع الواب بما يسهل الولوج للمعلومة * توفير التقنيات الحديثة * تكوين فريق العمل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة
	المؤشر 1-1-3-2: احترام روزنامة النشر	%100			

(*) دعائم الأنشطة: يجب أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
المعهد الوطني للإحصاء	دعم جودة المعطيات الإحصائية	- انجاز المسوحات الدورية لتوفير المؤشرات الإحصائية المتعددة. - دعم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي عبر تعزيز التنسيق ضمن المنظومة الوطنية للإحصاء والتي تشمل: - **مجال الإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية:** - مواصلة إنجاز مراحل التعداد العام للسكان والسكنى 2024 - المسح الوطني حول التشغيل - المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2025 (الأعمال التحضيرية) - إعداد التقرير السنوي حول مؤشرات البنية التحتية، - معالجة بيانات الحالة المدنية، - معالجة ونشر إحصائيات أجور وخصائص الوظيفة العمومية، - **مجال الإحصائيات الاقتصادية** - إنجاز المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية لسنة 2023 وتحيين سجل المؤسسات. - **انتاج مؤشرات الظرف الاقتصادي:** - **الحسابات القومية:**	72400

		- **مجال الإحصائيات الجهوية عبر** تخطيط وبرمجة البحوث الميدانية مع توظيف تطبيقات معلوماتية للمراقبة الحينية ونظم المعلومات الجغرافية، - **على مستوى تطوير أعمال النشر وإدماج التكنولوجيات الحديثة** - تطوير موقع واب المعهد، - تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة في كامل مراحل السلسلة الإحصائية، - مواصلة مواكبة التطورات المنهجية والتقنية للإحصاء - **تعزيز التنسيق الإحصائي والتعاون الدولي وأعمال المساندة** ومواصلة إبرام الاتفاقيات مع وزارات ومؤسسات عمومية وتنفيذ برامج التعاون الدولي "مدستات 5" والتعاون مع الجهاز الإحصائي الكوري الجنوبي، - **تحسين التصرف والحوكمة** - اعتماد البرمجية المتعددة الوظائف الإدارية والمالية، - مراجعة الهيكل التنظيمي وقانون إطار، - وتحسين ظروف العمل	
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات	- إنجاز الأنشطة البحثية المتعلقة بدعم مسار الاصلاحات الهيكلية - إنجاز الأنشطة المتعلقة بتطوير النمذجة وتقييم السياسات - إصدار جداول قيادة - إصدار مؤشرات التنافسية ومناخ الأعمال ومؤشر التنمية الجهوية ومتابعة تحينها - المساهمة في أشغال اللجان الوطنية والقطاعية والمعنية بدراسة الشأن التنموي - التفتح على الهياكل العمومية لإنجاز دراسات وبحوث مشتركة - التعاون مع مراكز بحوث في إطار التعاون الدولي	6541

3-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027):

جدول عدد 3:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) – (2)	النسبة %
نفقات التأجير	33 251	34 710	35 499	789	2.3%
نفقات التسيير	2 294	3 160	3 136	-24	-0.8%
نفقات التدخلات	33 427	64 306	41 156	-23 150	-36%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع	**68 972**	**102 176**	**79 791**	**-22 385**	**-21.9%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	33 251	34 710	35 499	40 987	43 041
نفقات التسيير	2 294	3 160	3 136	3 484	3 653
نفقات التدخلات	33 427	64 306	41 156	26 848	28 315
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	68 972	102 176	79 791	71 319	75 009
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	68972	102 176	79 791	71 319	75 009

تقدر جملة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء لسنة 2025 بحوالي 79791 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 102176 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 علما بأن سنة 2025 ستعرف انخفاضا في الاعتمادات المخصصة لنفقات التعداد العام للسكان والسكنى للمعهد الوطني للإحصاء باعتبار استكمال جل الأشغال الخاصة به سنة 2024 والترفيع في نفقات الاستثمار باعتبار برمجة المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر وأيضا المسح الوطني حول التشغيل والأجور لدى المؤسسات مقارنة ببرنامج الإنتاج الإحصائي الاعتيادي لسنة 2024.

البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية

اسم رئيس البرنامج:

تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

يرتكز برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية على ضبط التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية وذلك من خلال:

- المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتجيات والسياسات القطاعية والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية،
- بلورة سياسات التنمية الجهوية،
- برمجة ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية،
- قيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ،
- متابعة تطور المؤشرات التنموية المتعلقة خاصة بمؤشرات البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية على المستويين الجهوي والوطني.
- التنسيق بين هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) لضمان تكامل التدخلات بمختلف أبعادها،

ويهدف البرنامج بالأساس إلى:

1. قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة،
2. التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة،
3. متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030،
4. المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق،
5. مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار،

ولتجسيد أهداف البرنامج سيتم العمل على:

مواصلة متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية حول مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال الانطلاق في إعداد التقرير الوطني الطوعي الثالث حول أهداف التنمية المستدامة لسنة 2025 بمشاركة جميع الوزارات والأطراف المتدخلة.

رصد أوضاع الطفولة من خلال مواصلة نشر نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل لسنة 2023، الذي تم إنجازه تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الوطني للإحصاء وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة، على المستوى الوطني والجهوي واستثمارها في رسم السياسات والبرامج المستقبلية في مختلف المجالات المتصلة بأوضاع الطفولة.

مواصلة العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المخططات التنموية والسياسات العامة وفي الخطط والبرامج القطاعية والمشاريع التنموية تكريسا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والتقليص من الفوارق بين الجنسين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

إعداد دراسة حول تقييم الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ وتاثيراها على الاقتصاد الوطني خلال

ويبرز تشخيص برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية ما يلي:

نقاط القوّة:

يختصّ البرنامج بضبط التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية

نظرة عامة على القطاعات مستمدة من الطبيعة الأفقية للوزارة والهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

إدارة الملفات المتعلقة بالتخطيط الوطني وبرامج التنمية الجهوية

فريق شاب وديناميكي

البعد التشاركي والعمل الجماعي

مهارات متنوعة ومتكاملة

نسبة تأطير عالية

معرفة قوية بالوضع التنموي في البلاد

تبادل المعلومات

مصدر موثوق ورسمي للمعلومات

إتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

نقاط الضعف:

نقص حاد للموارد البشرية المختصة على مستوى الإدارات العامة المركزية والفاعلين العموميين

غياب نظام المتابعة والتقييم لبرامج التنمية الجهوية

ضعف النظام الإحصائي الجهوي

ضعف دور الهياكل التنموية في قيادة وتوجيه التنمية على المستوى الجهوي،

التداخل في بعض المهام للمؤسسات تحت الإشراف مع بعض المؤسسات الأخرى،

عدم وجود دليل الإجراءات

نقص المهارات

عدم التنسيق على مستوى الإدارات العامة المركزية

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم البرنامج كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 2-1: قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة**

يندرج الهدف المتعلق بقيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة في إطار تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر من خلال المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتجيات والسياسات القطاعية وقيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية وبلورة سياسات التنمية الجهوية ، والتوجه نحو تخطيط أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العمل على تطوير تقنيات التخطيط، ومتابعة البرامج والمشاريع القطاعية والجهوية المدرجة بالمخطط. وقد اعتماد مؤشر وحيد لقيس الأداء:

1. متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.2:متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط**

في إطار تجسيم استراتيجية البرنامج فيما يتعلق بمتابعة إنجاز المشاريع العمومية، يتم إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي يضبط نسب إنجاز المشاريع والبرامج والنظر في المشاريع التي تشكو صعوبات في التنفيذ والمشاريع المعطلة من أجل إيجاد حلول ملائمة لرفع الإشكاليات والصعوبات كما يمكن التقرير من تقييم الخطة التنموية بمختلف القطاعات والجهات. وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والقطاعي.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-1-1: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على إعداد التقييم النصف مرحلي للمخطط التنموي 2023-2025 وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والقطاعي.

- **الهدف 2-2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة**

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على الرفع من نجاعة ومردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع المقترحة من الوزارات القطاعية قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة قابلية الانطلاق في انجاز المشروع (التقدم في الدراسات والتصفية العقارية...) .
وفي هذا الإطار، تتولى اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة للمصادقة عليها ثم إلى وزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة حسب الإمكانيات المالية المتاحة. وقد حدد لقيس أدائه مؤشر يتعلق بإعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

✓ **المؤشر1.2.2: قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية**

يتمثل المؤشر في إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية التي تتولى دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-2-1: قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1

▪ الهدف 2-3: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

يعكس هذا الهدف بيان التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجندة الأمم المتحدة 2030)
وقد حدد لقيس أدائه مؤشر يتعلق بإعداد تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

✓ **المؤشر 1.3.2: تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**

يتمثل المؤشر في إعداد تقرير يبرز الإنجازات المسجلة والصعوبات والعراقيل والتحديات المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها وتقاسمها مع باقي دول العالم.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-3-1: تقرير وطني طوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	0	0	1	0	1

يتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وسيكون التقرير القادم سنة 2025.

- **الهدف 2-4: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق على المستوى الجهوي والمحلي**

تناغم هذا الهدف الاستراتيجي مع رؤية "مهمة الاقتصاد والتخطيط" من خلال برمجة مشاريع تهدف لتحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق وتشجيع الباعين الشبان على بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية) والتي تمكن من الرفع من مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية في مناطق التدخل.

وقد حدد لقيس أدائه مؤشران:

1. تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية
2. عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية

✓ **المؤشر 1.4.2: تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية**

يعتبر إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتطورها وثيقة مرجعية يتم اعتمادها من قبل كل المتدخلين. وحيث تساهم البرامج الخصوصية للتنمية من الرفع من مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية في مناطق التدخل سيتواصل إعداد هذا التقرير خلال السنوات القادمة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.4.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.4.1.2: تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1

يتواصل إعداد تقرير حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية الذي هو بمثابة وثيقة مرجعية.

✓ **المؤشر 2.4.2: تطور مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية**

يتمثل في احتساب عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية: موارد الرزق واعتماد الانطلاق)

✓ **تقديرات المؤشر 2.4.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.4.1.2: نسبة تطور مواطن الشغل	نسبة	-2,12%	-0,46%	28,37%	4,43%	-31,81%

سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2025 و2026 في حين سينخفض سنة 2027 والتي تتزامن مع توقع إتمام برنامج التنمية المندمجة.

- **الهدف 2-5: دفع الاستثمار الخاص**

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على مساندة التنمية بالجهات عبر دفع الاستثمار الخاص وذلك من خلال:

- ✓ المساهمة في تمكين الباعثين الذين يرغبون في بعث مشاريع صغرى أو متوسطة من التمويل الذاتي لإنجاز مشاريعهم،
- ✓ العمل على إنجاز الدراسات وترويج التراب الجهوي وتثمين فرص التعاون الدولي اللامركزي.
- ✓ التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات
- ✓ إعداد حوامل التسويق الجهوي (لوحات بيانية تبرز إمكانيات الولايات والإقليم للمشاركة بها في الأيام إعلامية والمعارض...)

وقد حدد لقيس أدائه مؤشران:

1. عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق،
2. عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

✓ **المؤشر 1.5.2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق**

يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار آلية اعتماد الانطلاق 1 و2 وذلك بالتنسيق مع البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.5.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.5.1.2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2546	2700	2800	2900	3000

ستشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال الثلاث السنوات القادمة وذلك لتوقع توسيع قاعدة المنتفعين بالآلية خاصة مع إدراج الشركات الأهلية والاقتصاد التضامني والاجتماعي ضمن قائمة المنتفعين.

✓ **المؤشر 2.5.2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها**

يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص وذلك بإعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية ومرافقة الباعثين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.5.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.5.1.2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	456	535	540	540	540

سيشهد نسق إعداد دراسات المشاريع الخاصة ارتفاعا طفيفا خلال السنوات القادمة وذلك مع العودة التدريجية للحركية الاقتصادية خاصة بعد الركود الذي تسببت فيه مخلفات جائحة كورونا.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية للأنشطة لسنة 2025	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
2-1: قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة	2-1-1: تقرير حول متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	1	تخطيط التنمية	734.020	
2-2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة	2-2-1: قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	1	– متابعة وتنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	260.010	دراسة جاهزية المشاريع المقترحة وتقييم جدواها والمصادقة على إدراجها بالميزانية
2-3: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030	2-3-1: تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1	إدارة وتقييم الإستثمارات العمومية		الوقوف على مدى توصل الدولة التونسية الى إدراج اهداف التنمية المستدامة ضمن سياساتها وبرامجها التنموية ومساهمتها في بلوغ هذه الأهداف وتحيين مختلف المؤشرات
2-4:	2-4-1:	1	إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	1357,830	عقد سلسلة من الاجتماعات مع مختلف الأطراف المعنية

المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق	تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية				للحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتقرير
	2-4-2: تطور مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	28.37%	إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	683762.000	تسهيل عمليات إحداث المشاريع الفردية المنتجة والانتصاب للحساب الخاص
2-5: دفع الاستثمار الخاص	2-5-1: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	2800	مساندة التنمية الجهوية والمحلية	24508.4	إعداد تقارير متابعة دورية حول إنجازات آلية اعتماد الانطلاق
	2-5-2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	540			-الإحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي

(*) دعائم الأنشطة: يجب أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 – مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

بحساب الالف دينارا

*على إثر احداث ديوان تنمية الجنوب والصحراء يقترح ترسيم اعتماد جزافي قدره واحد مليون دينار الخاصة بعنوان سنة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
المندوبية العامة للتنمية الجهوية	المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق	مساندة التنمية بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة والنهوض بالإستثمار الخاص وتحقيق توازن بين مختلف الجهات وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل وذلك من خلال توفير البنية التحتية الجماعية والبنية التحتية المنتجة	156607.000
		المساهمة في دعم التشغيل لفائدة الباعثين الشبان من خلال تشجيعهم على بعث المشاريع الفردية ومرافقتهم خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع	
المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية (وديوان تنمية الجنوب والصحراء)*	قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة	توفير المساعدة والمرافقة الفنية للمجالس الجهوية للتنمية لحسن إعداد ومتابعة مخططات التنمية الجهوية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية .	15415.000
	دفع الاستثمار الخاص	دعم ومساندة الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي من خلال الإحاطة الفنية بالمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات،	

2025 لتسيير المؤسسة

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

يندرج إعداد مشروع ميزانية برنامج **دعم التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2025** في إطار الأهداف والمقتضيات الواردة ضمن **منشور السيد رئيس الحكومة عدد 11 المؤرخ في 29 مارس 2024** خاصة منها المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيدها وحسن توظيف الموارد البشرية والحرص على ترشيد نفقات التسيير والتحكم في الطاقة من خلال وضع خطة للتحكم في الإستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة إلى جانب إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة لاستكمالها وخاصة منها المعطلة.

كما تم اعتماد صيغة المنظور البرامجي لإعداد مشروع ميزانية البرنامج لسنة **2025** وذلك طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وفي هذا الإطار تم اعتماد برمجة تمتد على ثلاث سنوات للفترة الممتدة بين 2025-2027 تضمن الترابط بين التدخلات وتسلسلها الزمني والربط بين أداء البرامج والاعتمادات المقترحة.

تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

تستند عملية برمجة نفقات البرنامج على المدى المتوسط إلى العناصر الأساسية التالية:

- إعداد ومتابعة تنفيذ المخططات الجهوية والقطاعية للفترة 2026-2030 وذلك بالتنسيق مع أعمال لجان المجالس الجهوية للتنمية ومختلف الوزارات المعنية وذلك في إطار الوثيقة التوجيهية المعدة في الغرض.
- مواصلة متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2023-2025.
- تعزيز الإحاطة الفنية بالباعثين وبمشاريع الإستثمار الخاص من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي وإعداد دراسات الجدوى ومساعدة أصحاب المشاريع الصغرى على إستكمال خطط التمويل.
- التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات
- تجميع وتحليل المعطيات الإحصائية لمزيد تطوير وتحسين قاعدة المعلومات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة.
- مواصلة تنفيذ مشاريع التعاون الدولي الفني على غرار برنامج المبادرة الجهوية لدعم التنمية الإقتصادية المستدامة " إرادة" وإعداد مخططات جهوية للتنمية المستدامة وبعث مشاريع ذات الكثافة التشغيلية.
- مواصلة تنفيذ مشاريع التعاون الدولي الفني على غرار برنامج المبادرة الجهوية لدعم التنمية الإقتصادية المستدامة " إرادة" وإعداد مخططات جهوية للتنمية المستدامة وبعث مشاريع ذات الكثافة التشغيلية.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) – (1)	النسبة %
نفقات التأجير	19 724	21 061	21 738	677	3,2%
نفقات التسيير	1 555	1 631	2 014	383	23,5%
نفقات التدخلات	515 106	654 341	686 870	32 529	5%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع	536 386	677 033	710 622	33 589	5%

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	19 724	21 061	21 738	22 967	23 842
نفقات التسيير	1 555	1 631	2 014	2 232	2 309
نفقات التدخلات	515 106	654 341	686 870	736 387	746 400
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**536 386**	**677 033**	**710 622**	**761 585**	**772 551**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**536 386**	**677 033**	**710 622**	**761 585**	**772 551**

❖ نفقات التأجير

- اقتراح انتدابات جديدة بداية من سنة 2025 تستجيب للنقص المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض المهام والاختصاصات ذات الأولوية القصوى (أساسا أعوان تنفيذ في اختصاص التنظيف والحراسة والسياقة) وذلك عبر الترخيص في اعتماد آليتي الالحاق والتعاقد باعتبار عدم القيام بانتدابيات جديدة منذ سنوات حتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة،
- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة مع توفير الدورات التكوينية اللازمة،
- الأخذ بعين الاعتبار للانعكاس المالي لتطور الحياة المهنية للأعوان ولبرنامج الترقيات السنوية والتسميات في الخطط الوظيفية بالإضافة إلى تفعيل الزيادة في المنحة الخاصة بسلك المهندسين طبقا للإجراءات والتراتيب المعمول بها .

❖

❖ **نفقات التسيير**

- التقيد بمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 11 المؤرخ في 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وذلك بمزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها وإحكام توزيعها على ألا تتجاوز نسبة التطور 4 %.
- برمجة الحاجيات الفعلية للوزارة والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وضمان تغطية النفقات المترتبة عن نشاطها بالأخذ بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وإحكام التصرف في أسطول السيارات.

❖ **نفقات التدخلات**

✓ **الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية**

- **مواصلة توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية:** يعتبر الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من اهم الإصلاحات التي تم احداثها في سبيل تطوير التصرف في نفقات الاستثمار وانتقاء المشاريع للرفع في نسب الاعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدم في انجاز المشاريع.
- كما سيتم خلال الفترة المقبلة مواصلة تطبيق منظومة "ترتيب" التي تم تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنى ترتيب المشاريع المرشحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب الأفضلية بما سيمكن من تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية الأفضل.

- **دعم التخطيط الوطني والجهوي:**

ستتميز سنة 2025 بإعداد مخطط التنمية 2026-2030 الذي يكتسي أهمية بالغة اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات والتحولات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي واعتماد منوال تنموي كفيل بتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة وذلك باعتماد المقاربة التشاركية على كل المستويات. وبالتنسيق مع أعمال لجان المجالس الجهوية للتنمية ومختلف الوزارات المعنية وذلك في إطار الوثيقة التوجيهية المعدة في الغرض.

كما سيتواصل خلال السنة القادمة مواصلة متابعة تنفيذ المخطط التنموي 2023-2025

- **متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030:**

تمثل الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية نقطة الاتصال الوطنية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وعلى هذا الأساس تتولى الوزارة التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين من وزارات ومؤسسات ومجتمع مدني الى جانب المنظمات الوطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشرات القيس وضبط الأولويات.

البرنامج الجهوي للتنمية:

سيتم الترفيع تدريجيا في قيمة الاعتمادات المخصصة للبرنامج مقارنة بسنة 2024 حيث سيتم الترفيع بنسبة 8,36% خلال سنة 2025 وذلك حرصا على:

- ✓ تغطية التعهدات السابقة للبرنامج
- ✓ الاستجابة للطلبات الهامة للمجالس الجهوية.
- ✓ مجابهة تدخلات عاجلة غير مبرمجة او طلبات إضافية يمكن ان ترد خلال السنة

▪برنامج الحضائر الجهوية:

ستواصل مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط الإشراف على البرنامج من خلال متابعة خلاص العملة وفتح الاعتمادات بعنوان مصاريف التغطية الاجتماعية بالنسبة للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بالإضافة الى العمل على إدماج بقية الدفعات (2 و 3 و 4 و5) من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية ضمن اللجنة الفنية المحدثة تحت إشراف رئاسة الحكومة طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.
بالإضافة إلى العمل على إحالة ملف من تفوق أعمارهم 60 سنة من عملة الحضائر على مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية لتفعيل الإجراءات الواردة بالأمر المذكور أعلاه.

✓ المندوبية العامة للتنمية الجهوية

- استكمال إنجاز أشغال بناء مقر الإدارة الجهوية ببنزرت.
- اقتناء تجهيزات اعلامية لفائدة المصالح المركزية والجهوية
- اقتناء تطبيقة مندمجة تغطي كافة مجالات التصرف المالي والفني
- اقتراح تخصيص اعتمادات لأشغال صيانة المقر المركزي وإقتناء وتركيز مصعد كهربائي
- اقتراح القيام بدراسة فنية اولية حول إمكانية إنتاج الكهرباء بتقنية الطاقة الشمسية المتجددة (énergie solaire photovoltaïque) وذلك بتركيز لاقطات للطاقة الشمسية على مساحة فوق بناية المقر الإجتماعي وبمأوى السيارات مما سيوفر للمندوبية كمية كافية من الكهرباء قادرة على تغطية حاجياتها من الطاقة الكهربائية بكلف جملية تقدر بـ 300 أ.د

▪ برنامج التنمية المندمجة

سيتم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج خلال السنوات 2025-2027 وذلك ل:

- استكمال الإنجاز المادي للقسطين الأول والثاني
- إتمام تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين

- مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج وتسريع نسق إنجازها

✓ **ديوان تنمية الشمال الغربي**

- برمجة إنجاز دراسة حول الغطاء النباتي وآثاره على التغيرات المناخية بإقليم الشمال الغربي خلال سنة 2025.
- وثائق ترويجية خلال السنوات 2026 و2027 (كتيبات حول أهم أفكار المشاريع بإقليم وولايات الشمال الغربي، مطويات للتعريف بالإمكانات المتوفرة بالولايات والإقليم).
- المشاركة في أيام إعلامية (تحسيسية، ترويجية، المشاركة بمعارض...) خلال السنوات 2025-2027.
- تنظيم 3 ندوات خلال سنة 2025، حول الشركات الأهلية والمنتجات المحلية بالشمال الغربي وندوة في إطار الإعداد للمخطط 2026-2030 وبرمجة ندوة بعنوان كل سنة (2026 و2027).
- بناء 2 مقرات لإدارات التنمية الجهوية خلال سنتي 2026 و2027

✓ **ديوان تنمية الوسط الغربي**

- برمجة انجاز دراسة منظومة الطين بولايات الإقليم خلال سنة 2025 وذلك لوضع التمشي العملي لإحكام ربط مختلف حلقات هذه المنظومة وتحديد سلاسل القيم المضمنة بها.
- إقتناء سيارتين نفعيتين لسنة 2025 وسيارة مصلحة وسيارة وظيفية لسنة 2026 وسيارتين نفعتين لسنة 2027.
- برمجة نفقات أكيدة لإنجاز عمليات التهيئة المرتبطة بالمقر الاجتماعي لديوان تنمية الوسط الغربي ومقرات الإدارات المركزية الجهوية للتنمية بولايات الإقليم (نفقات صيانة المصاعد الكهربائية-نفقات صيانة التسخين والتبريد المركزي- نفقات تهيئة البناءات وصيانتها) لسنوات 2025-2026 و2027

✓ **ديوان تنمية الجنوب**

- إنجاز مخرجات الدراسة المتعلقة بإنتاج الكهرباء بتقنية الطاقة الشمسية المتجددة (énergie solaire photovoltaïque) بتكلفة جملية تقدر بحوالي 100 ألف دينار،

- برمجة نفقات أكيدة لاقتناء تجهيزات ومكاتب ومواصلة سياسة تجديد أسطول السيارات التدريجي وذلك ببرمجة اقتناء سيارتين خلال سنة 2025،

- مواصلة ارساء منظومة السلامة المعلوماتية والتي شرع الديوان في انجازها منذ سنة 2019،

- جمع المعطيات الإحصائية الخاصة بولايات إقليم الجنوب التي توفرها مختلف الوزارات والهياكل العمومية وإنجاز الأعداد السنوية لمنشورات "الولاية في أرقام" باللغتين العربية

والفرنسية لولايات الجنوب الستة لسنة 2024 ووضع النسخ الإلكترونية منها على موقع واب الديوان،

- تخصيص مبلغ 30 ألف دينار لتغطية نفقات تسيير مشروع تربية الماشية الذي يعاني من صعوبات في التنفيذ عملا بتوصيات لجنة قيادة المشروع،

- مقترح تخصيص مبلغ 500 ألف دينار لتغطية نفقات مستعجلة خاصة بمشروع (IRADA) ضمن ميزانية التنمية لسنة 2025.

البرنامج عدد 3: التعاون الدولي

اسم رئيس البرنامج :فتحي بن ميمون

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 23أوت 2023

1-تقديم البرنامج

1-1 استراتيجية البرنامج :

التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي والتوازنات المالية العمومية لسنة 2025، ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد المالية الخارجية اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل مشاريع وبرامج تنموية.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض. كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة، وسيتواصل خلال سنة 2025 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2024 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل الخاصة بها.

وتتميز الفترة القادمة بمتابعة تنفيذ المخطط التنموي للفترة 2023-2025 وبالتالي العمل على تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المضمنة بالمخطط.

التعاون الفنييلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حاملي الشهادات العليا ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون الثلاثي والتعاون جنوب–جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى تعبئة الموارد المالية من العملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج التعاون الدولي من **برنامج فرعي:** التعاون المالي والفني **وفاعل عمومي** وحيد يتمثل في الوكالة التونسية للتعاون الفني.

2-أهداف ومؤشرات الأداء :

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

الهدف 2-1-1: دعم التعاون المالي

من خلال العمل على تعبئة موارد مالية خارجية في شكل قروض وهبات ومساعدات فنية لدى الجهات الأجنبية المانحة في إطار الاتفاقيات الدولية الموقعة مع الأطراف الممولة.

المؤشرات

المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة:

وهي القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرم في شأنها اتفاقيات تمويل مع الجهات المانحة خلال السنة.

تقديرات المؤشر عدد 1:

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر عدد 1 : حجم التعهدات المالية المبرمة	م دينار	4436	8126	10706	8156	8500
حجم السحوبات	م دينار	6192	5980	6625	6925	7500

في إطار مواصلة العمل على تعبئة الموارد المالية الخارجية، سيتم خلال السنوات المقبلة مواصلة ابرام اتفاقيات تمويل لدى المؤسسات المالية الأجنبية والجهات المانحة في شكل قروض وهبات لتمويل المشاريع التنموية ودعم الميزانية.

ومن المتوقع أن تبلغ التقديرات بالنسبة للتمويلات التي سيتم تعبئتها تباعا خلال سنوات 2024-2025-2026 ما يناهز 8464 م دينار و10706 م د و8156 م د.

وتتوزع التقديرات بالنسبة لسنوات 2024-2025-2026 إلى هبات وقروض سيتم تعبئتها على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، ومن المنتظر ان تبلغ الهبات ما يناهز 1400 م د متأتية أساسا من الاتحاد الأوروبي و6000 م د في شكل قروض سيتم تعبئتها على المستوى الثنائي وما يفوق 19600 م د في شكل قروض من مؤسسات وصناديق التمويل متعددة الأطراف.

المؤشر2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

يتمثل المؤشر في ضبط تقديرات السحوبات السنوية على التمويلات الخارجية الجارية بعنوان تنفيذ وإنجاز المشاريع والبرامج التنموية مقارنة بتقديرات حجم التعهدات السنوية بعنوان اتفاقيات التمويل خلال السنة.

ويبرز المؤشر المجهود أولا على مستوى دعم التعبئة وتوفير الموارد المالية الخارجية وعلى مستوى دعم السحوبات السنوية على التمويلات الجارية.

تقديرات المؤشر عدد 2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2027	2027
المؤشر 2.1.3: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	91	71	62	85	88

في إطار أعمال المتابعة للمشاريع والبرامج الممولة في إطار التعاون الدولي، من المنتظر تسجيل نسب سحب هامة خلال سنوات 2024-2025-2026 يمكن ان تفوق الـــ 100 %سنة 2025 باعتبار أن السحوبات يتم تسجيلها على تمويلات تم التعاقد بشأنها خلال سنوات ماضية بعنوان مشاريع وبرامج هي حاليا طور الإنجاز.

وفي نفس الإطار يتم العمل حاليا على دفع المشاريع التي تجاوزت الآجال التعاقدية بكثير لاستكمال إنجازها وسحب كافة المبالغ المرصودة وهو ما سيمكن من تحسين نسق السحوبات خلال السنوات المقبلة.

الهدف 2.2: دعم التعاون الفني:

يتم العمل على النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما:

- **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:** يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثليتاها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج ، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف .

- **تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب:** يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثليتاها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب- جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب .

المؤشرات:

- **بالنسبة لتنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:**

المؤشر عدد 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا بـ 10%:

القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية بـ10% مقارنة معدل عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022).

تقديرات المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات على المدى المتوسط		
		2023		2025	2026	2027
المؤشـــر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين	**%**	10	10	10	10	10
(حجم الانتدابات)	**عدد**	4510	3345	3391	3793	4081

المؤشر عدد 2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب :

تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

تقديرات المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات على المدى المتوسط		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-1: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب	عدد	96	123	139	167	177
نسبة التطور	%	%25	%30	%30	%30	%30

ان تقديرات تطور المؤشر خلال الفترة 2025-2027 يعود بالأساس إلى أن هناك زيادة سنوية ب30% والتي تم تحديدها على ضوء معدل عدد المشاريع المنجزة خلال الخمس سنوات الأخيرة (2019-2023).

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة (ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
دعم التعاون المالي	حجم التعهدات المالية المبرمة.	8126	التعاون المالي	66592	– **مواصلة مجهود تعبئة الموارد المالية الخارجية في شكل قروض وهبات لدعم المجهود التنموي وتمويل الميزانية:** – إحكام مسار تعبئة الموارد المالية الخارجية من خلال إحداث لجنة دراسة طلبات التمويل على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط للنظر في الطلبات المحالة من قبل الوزارات والهياكل القطاعية واحكام توجيهها إلى الجهة أو الجهات المانحة إثر التثبت من جميع الجوانب الفنية – اعتماد مصفوفة معايير لاختيار التمويل الأنسب على غرار الشروط المالية، تجربة الممول في القطاع، سرعة الممول في الاستجابة للطلبات – المساهمة في إعداد الوثائق القطرية الاستراتيجية المؤطرة لمجالات التعاون بالتنسيق مع مؤسسات التمويل وخاصة منها متعددة الأطراف

					– الحرص في إطار إعداد الوثائق الاستراتيجية على ايلاء الأولوية للمشاريع والبرامج المندرجة في المخطط – تنسيق البرامج الإقليمية والدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة – تفعيل منطقة التبادل الحر الاقليمية الافريقية – عقد شراكات جديدة والبحث عن مصادر تمويل جديدة على غرار مؤسسة إفريقيا للتمويل وإفريقيا 50 ووكالة التامين بإفريقيا و المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات و صندوق أوباك للتنمية الدولية – الانفتاح على شراكات جديدة على المستوى الثنائي على غرار التعاون التونسي الصيني والكوري وغيرها من خلال المشاركة في الملتقيات الدولية والتباحث بشأن تموبل مشاريع استثمارية وتنموية والاستفادة من آليات وفرص التمويل المتاحة في المجال – العمل على تعبئة تمويلات خارجية لدعم ميزانية الدولة في شكل قروض دعم الميزانية وللغرض يتم العمل على متابعة وتحيين المصفوفة الموحدة للإصلاحات بالتنسيق مع الجهات المملة وذلك لتعبئة اقصى قدر من الموارد المالية بعنوان المصفوفة – مزيد دعم النفاذ إلى آليات التمويل الخارجي المبتكرة والمرنة والاستفادة من التمويلات الميسّرة للاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني. ومن أبرز هذه الآليات، آلية التمويل حسب النتائج التي اعتمدها كل البنك الدّولي والبنك الافريقي للتنمية في عديد البرامج وآليات تمويل اقتناءات الحبوب وتمويل

					مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الإسلامي والصناديق الاستثمارية. – استقطاب مقرات ومكاتب تمثيلية لمؤسسات مالية دولية على غرار البنك الافريقي للاستيراد والتصدير – تنظيم ملتقيات وندوات إقليمية ودولية الدافعة والمحفزة للاستثمار بالتنسيق مع الهياكل تحت الاشراف – المشاركة في الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية وتقديم طلبات تمويل في إطارها
	حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة		74%		– **متابعة السحوبات بعنوان التمويلات الخارجية الجارية:** – إطلاق منصة الكترونية على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط تتضمن جردا دقيقا للتمويلات التي تمّ تعبئتها في شكل قروض وهبات لفائدة المشاريع التنموية وبرامج دعم الميزانية وذلك لهدف اجراء المتابعة اللصيقة للمشاريع وتوفر المعلومة المحينة في الآجال – عقد اجتماعات دورية لمتابعة المشاريع المعطلة مع جميع الهياكل المتدخلة والوقوف على الإشكالات التب تعيق التنفيذ والعمل على تجاوزها – عقد اجتماعات ثنائية على مستوى وزاري لمتابعة تقدم انجاز المشاريع الممولة في إطار التعاون الدولي والحث على تجاوز الإشكالات المطروحة ودعم السحوبات – العمل على اختصار الآجال لاستكمال إجراءات المصادقة التشريعية على اتفاقيات التمويل والدخول حيز النفاذ لضمان سحب الأقساط الأولية من التمويلات في أفضل الآجال

					- التفاوض مع الجهات المانحة عند الاعداد لعمليات التمويل لتبسيط شروط السحب وتوفير المعونات الفنية اللازمة للهياكل المكلفة بتنفيذ المشروع بما يمكن من ضمان التنفيذ في الآجال المتفق بشانها
دعم التعاون الفني	تطور عدد المتعاونين سنويا	%10	التعاون الفني	7323	- **المحور الاستراتيجي الأول: دعم قدرات الوكالة وتحولها الرقمي:** - رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة والتصرف - تطوير خدمات رقمية متكاملة ومصممة وفقا لاحتياجات المستفيدين من خلال: • بناء نظام معلوماتي آمن لجمع وتصنيف البيانات • التوسع في تقديم الخدمات التقنية والتحول الإلكتروني للوثائق والشهادات • ترسيخ الاهتمام بالتحول الرقمي وتشجيع استيعاب واستخدام الادوات الرقمية - الارتقاء بمهارات الموظفين ورفع معارفهم في المجال الرقمي من خلال مراجعة إجراءات العمل وتبسيطها وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم اتمامها إضافة إلى تدريب الموظفين وبناء قدراتهم الرقمية - تطوير البنية التحتية للمؤسسة من خلال خلق مصادر تمويل قارة متأتية من نشاط الوكالة لدعم الميزانية مرابيح المشاريع عائدات من وسائل التواصل الاجتماعي إقرار معاليم للخدمات - **المحور الاستراتيجي الثاني: تطوير خدمة التوظيف بالخارج:** - تدعيم التواجد بالاسواق التقليدية من خلال تطوير أليات الرصد والقيضة وجمع و تبويب البيانات و المعطيات المتعلقة بسوق العمل الدولية
	عدد المشاريع المنجزة في اطار التعاون جنوب–جنوب	%30			

						- استكشاف أسواق جديدة والتموقع فيها من خلال تطوير نشاط الترويج للكفاءات التونسية وإعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمكاتب الوكالة بالخارج والرفع من مردوديتها - تطوير بنك الترشحات بالوكالة من خلال توسيع مجال إسداء الخدمات عن بعد للمترشحين والمتعاونين بالخارج - تطوير بوابة الوكالة لجعلها بوابة شاملة بجميع الخدمات والإعلام - - إقامة الشراكات مع المؤسسات والمنظمات الفاعلة في مجال الهجرة المنظمة من خلال برمجة أنشطة لتطوير الشراكة مع مختلف المتدخلين ز إبرام اتفاقيات تعاون في الغرض - **المحور الاستراتيجي الثالث: تعزيز دور الوكالة كهيكل وطني للنهوض وتنمية التعاون جنوب-جنوب** - تعزيز تموقع الوكالة كجهاز وطني مختص في مجال التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي - تعزيز الشراكة والتعاون مع مختلف الشركاء بما يتيح تطوير نشاط الوكالة واستلهام أفضل الممارسات والتجارب - الترويج لخدمات الخبرة والاستشارات التونسية بالخارج والتعريف بالتجارب التونسية الناجحة في المجال التنموي - تعزيز دور الوكالة في مجال إسداء خدمات الخبرة وتنمية القدرات من أجل التنمية - توسيع نشاط التعاون جنوب-جنوب ليشمل عمليات التطوع الدولي في المجال التنموي

(*) دعائم الأنشطة: يجب أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
الوكالة التونسية للتعاون الفني	تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب	تطوير أليات الرصد و اليقضة و جمع و تبويب البيانات و المعطيات المتعلقة بسوق العمل الدولية تطوير نشاط الترويج للكفاءات التونسية إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمكات الوكالة بالخارج و الرفع من مردوديتها توسيع مجال إسداء الخدمات عن بعد للمترشحين و المتعاونين بالخارج تطوير بوابة الوكالة لجعلها بوابة شاملة بجميع الخدمات و الإعلام توفير الوسائل المادية و اللوجستية المطلوبة لحسن تنظيم الإختبارات و المقابلات الفنية الحضورية منها و عن بعد تصميم برامج و لتأهيل و مرافقة المترشحين في اللغات و المهارات التكميلية برمجة أنشطة لتطوير الشراكة مع مختلف المتدخلين ز إبرام اتفاقيات تعاون في الغرض مزيد تحسيس مراكز الخبرة التونسية للمشاركة في تنفيذ مشاريع و عمليات التعاون جنوب–جنوب	6524

		رفع مستوى التنسيق و تبادل المعلومات مع مختلف المتدخلين في مجال التعاون الثلاثي على المستوى الوطني تعزيز العلاقة مع الشركاء التقليديين و البحث عن شركاء جدد و إبرام اتفاقيات تعاون ضبط خطة اتصالية عبر الاستغلال الأمثل للتقنيات الحديثة تطوير أنشطة الترويج لخدمات الخبرة و بناء القدرات و التجارب التونسية الناجحة الانخراط في المبادرات الدولية و الإقليمية الخاصة بالنهوض بالتعاون جنوب–جنوب و التعاون الثلاثي استكشاف فرص في مجال التعاون التنموي الدولي	

تم إعداد مشروع ميزانية الوكالة التونسية للتعاون الفني تبعا للنظام الاساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 واعتمادا على التوجيهات الواردة في منشور رئاسة الحكومة عدد11 المؤرخ في29 مارس 2024

هذا وقدر مشروع الميزانية لسنة 2025**ب 7293** ألف دينار موزعة كما يلي:

ضبط مشروع الميزانية نفقات التأجير للوكالة التونسية للتعاون الفني لسنة 2025 كما يلي:

- الاعتمادات المقترحة لسنة 2025 : **5 220** ا.د
- الاعتمادات المرسمة في سنة 2024: **4 853** ا.د

أي بزيادة قدرها : **367** أ د (7,5%).

ضبط مشروع نفقات التسيير لمؤسسة الوكالة التونسية للتعاون الفني لسنة 2025 كما يلي:

- الاعتمادات المقترحة لسنة 2025:**843** ألف دينار
- الاعتمادات المرسمة في سنة 2024: **811** ألف. دينار

- أي بزيادة قدرها 32 ا. د (% 4).

ضبط مشروع نفقات التسيير لمؤسسة الوكالة التونسية للتعاون الفني لسنة 2025 كما يلي:

- الاعتمادات المقترحة لسنة 2025: **110** ألف. دينار
- الاعتمادات المرسمة في سنة 2024: **140**ا.د

- تم التقليص في نفقات التدخل نظرا لانتهاء الانتفاع بمنحة التعاون الفني

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى2025-2027

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجاز 2023	ق م –ق م تعديلي 2024(1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة%
نفقات التأجير	6 057	7 122	7 265	143	2,0%
نفقات التسيير	715	811	800	- 11	-1,4%
نفقات التدخلات	239	860	660	- 200	-23,3%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية	50 257	64 323	61 495	2828-	-4.4%
مجموع الاعتمادات	57 268	73 116	70 220	-2 896	-4.0%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

بحساب الألف دينار

البيان	إنجاز 2022	إنجاز 2023	قانون المالية لسنة 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	5 598	6 057	7 122	7 265	7 627	7 939
نفقات التسيير	614	715	811	800	860	920
نفقات التدخلات	392	239	860	660	895	950
نفقات الاستثمار						
نفقات العمليات المالية	47 862	50 257	64 323	61 495	47 100	47 100
مجموع الاعتمادات	**54 467**	**57 268**	**73 116**	**70 220**	**56 482**	**56 909**

يتوقع أن تتطور الاعتمادات المخصصة لنفقات البرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية خلال سنة 2024 وتفسر هذه الزيادة بالترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمة في رأس مال المؤسسات المالية الدولية توقيا من تقلبات سعر الصرف والانضمام إلى مؤسسات جديدة على غرار تفسر هذه الزيادة بالترفيع في الإعتمادات المخصصة للمساهمة في رأس مال المؤسسات المالية الدولية على غرار مساهمة جديدة في رأس مال الوكالة الإفريقية للتأمين التجاري ATIDI بالإضافة إلى برمجة الزيادات في الأجور للفاعل العمومي المتدخل في البرنامج.

برنامج: الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك

مدير عام الإدارة العامة للمشاريع الكبرى

تاريخ توليه قيادة البرنامج: سبتمبر2020

1- تقديم البرنامج

1.1 الا ستراتيجية

تندرج سياسات وتوجهات البرنامج خلال سنة 2025 في اطار تجسيم التوجهات والساسات العمومية المدرجة ضمن الرؤية الاستراتيجية تونس 2025 وفي تناغم مع تضمنته وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2025. وياتي ذلك في ظل التحديات والضغوطات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في علاقة خاصة بصعوبات الظرف الاقتصادي الوطني الإقليمي والدولي.

في هذا الاطار دعم الاستثمار الخاص أهمية واولوية خاصة بالنظر لدوره الهام في معاضدة المجهود التنموي الوطني ومساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بـتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص جديدة لطالبي الشغل والنهوض بالتصدير وتنويع الأسواق الخارجية والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد والمساهمة في دعم التنمية بالجهات الداخلية.

وتهدف السياسات العمومية في هذا الاطار بالأساس الى :

تحسين المناخ العام للاستثمار والاعمال الاعمال وتبسيط الإجراءات وتكريس مبدأ حرية الاستثمار ودعم المبادرة

تعزيز مساهمة القطاع الخاص في مواكبة متطلبات التنمية وخاصة في القطاعات الواعدة التي من شانها الترفيع في القيمة المضافة،

توفير الظروف الملائمة لتطوير مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في رفع التحديات الوطنية المتعلقة خاصة بالتحولات الرقمية والتحولات البيئية والتحولات الطاقية

توجيه رسائل إيجابية للمستثمرين التونسيين والأجانب خاصة من خلال الانفتاح التدريجي للقطاعات التنافسية والعمل على تبسيط الاجراءات المتعلقة بتراخيص الاستثمار والإجراءات الإدارية والتقليص في الآجال المستوجبة المتعلقة بعملية الاستثمار وممارسة الاعمال.

إرساء حوكمة ناجعة للاستثمار عبر احكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية خاصة من خلال رقمنة الخدمات وتوضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار

دعم الاستثمار الخاص بالجهات الداخلية في إطار تثمين مستوى الجهات والقطاعات

من هذا المنطلق، تحرص الوزارة وهياكلها في إطار المهام الرئيسية الموكولة لها المتعلقة بدعم الاستثمار الخاص، على تدعيم نشاطها من اجل المساهمة في تطوير الاستثمار الخاص من خلال العمل على عدة محاور تشمل بالخصوص:

تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار

تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين
متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين
تطوير العمل الترويجي لدعم صورة تونس كموقع متميز للاستثمار
تشجيع الاستثمار في إطار المنظومة الوطنية للحوافز.

2.1 الهياكل المتدخلة

يشمل نشاط هذا البرنامج الهياكل التالية :

المصالح المركزية الراجعة بالنظر للهيئة العامة للإحاطة بالاستثمار على مستوى الوزارة
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
الهيئة التونسية للاستثمار
الصندوق التونسي للاستثمار

2أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

الهدف 4-1-: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
يترجم هذا الهدف اجمالا تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في تطوير الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وذلك من خلال ضبط سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال ومتابعة المشاريع الكبرى
المؤشرات:
المؤشر 1.1.4: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة:
تمّ إدراج هذا المؤشر لمتابعة الهدف المرسوم لتحسين مناخ الاستثمار وذلك عن طريق تقييم منظومة الاستثمار واقتراح الإجراءات الكفيلة بتشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة نسق تطوره. ويتم في هذا الإطار إنجاز أهم الأعمال التالية:

- المساهمة بالتنسيق مع الإدارات العامة المعنية بالوزارة والهياكل تحت الاشراف في إعداد نصوص تشريعية وترتيبية في شكل مشاريع قوانين أو أوامر وقرارات ذات علاقة بمناخ الاستثمار وخاصة منها التنقيحات المتعلقة بقانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية أو إجراءات قانونية أخرى مقترحة في إطار قوانين المالية أو قوانين خاصة أو أوامر لتحسين مناخ الاستثمار (الإجراءات، الحوافز، حوكمة الاستثمار،)
- إبداء الرأي في مقترحات الوزارات أو الهياكل والمنظمات المهنية حول تحسين مناخ الاستثمار
- المساهمة في إعداد مخطط التنمية والميزان الاقتصادي في الباب المتعلق بالاستثمار الخاص،
- إعداد تقارير التقييم حول مختلف الإجراءات المعتمدة لتحسين مناخ الاستثمار على غرار إعداد تقييم لقانون الاستثمار ومدى نجاعة الإجراءات المعتمدة في مجال الاستثمار في تسهيل عملية الاستثمار وإنجاز المشاريع. ويتم إعداد هذه التقارير على ضوء متابعة لمشاغل المستثمرين والإحاطة بهم سواء بصفة مباشرة أو من خلال طلبات الهياكل المهنية أو الوزارات والهياكل العمومية.

تقديرات المؤشر 1.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	عدد	190	200	190	190	190

وتشمل أهم المجالات التي سيتم التركيز عليها خلال سنة 2025:

- تطوير منظومة الاستثمار خاصة عبر مراجعة قانون الاستثمار في اتجاه:
  - تكريس الأولويات الوطنيّة في مجال الاستثمار خاصة في المجالات ذات العلاقة بالأمن الغذائي والانتقال الطاقي والرقمي والاقتصاد الأخضر والدائري،
  - ترشيد منظومة الحوافز المالية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية،
  - مزيد تبسيط الإجراءات وتيسير النفاذ إلى السوق ودعم الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة
  - تحسين نجاعة منظومة الحوكمة المؤسساتية بما يضمن تعزيز التكامل بين مختلف المتدخلين ومعالجة التداخل في المهام،
- دعم آليات الإحاطة والمرافقة خاصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والصغرى والمتوسطة ودعم التنسيق بين مختلف المتدخلين على الصعيدين الوطني والجهوي وتطوير منظومة معلوماتية لمعالجة التشكيات والتشبيك بين الهياكل المتدخلة.

ومن المنتظر ان تشمل الأنشطة المبرمجة لسنة 2025 في هذا الإطار كذلك:

- مواصلة تنفيذ الإجراءات والإصلاحات المضمنة بالاستراتيجية الوطنية لمناخ الأعمال 2023-2025.
- إثراء مصفوفة الإصلاحات الهادفة لتحسين مناخ الأعمال بإجراءات ومشاريع جديدة (على المدى المتوسط والطويل) والتي تم تحديدها على إثر عملية تقييم مناخ الأعمال في تونس وفقا لمنهجية التقرير الجديد للبنك الدولي حول جاهزية الأعمال."B Ready"
- تنظيم "مجالس الاستثمار الخاص" لتقييم إصلاحات مناخ الأعمال خلال الفترة 2023-2025 والانطلاق في وضع ملامح الاستراتيجية الجديدة لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2026-2029.
- انطلاق العمل بالبوابة الوطنية للمستثمر من خلال إعداد قاعدة البيانات، إطلاق النسخة الأولى للبوابة (خدمة التصريح بالاستثمار والتكوين القانوني للمؤسسات)، تطوير البوابة من خلال إدراج خدمات الأخرى، إطلاق خدمة تلقي ومعالجة عرائض المستثمرين " Help Desk"، تطوير نظام متكامل يضم جميع المتداخلين بمنظومة الاستثمار للتحيين الدوري للبيانات.
- تيسير النفاذ إلى السوق خاصة عبر مراجعة 167 كراس شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية في اتجاه تحرير المبادرة الخاصة، وتجسيد الاقتصاد التنافسي لمقاومة الاقتصاد الريعي، وتبسيط الإجراءات ورقمنة مسار سحب وإيداع كراس الشروط، وتحسين نجاعة العمل بكراسات الشروط من خلال حماية المستثمر والمحافظة على المنظومات الاقتصادية والحوكمة.

المؤشر 2.1.4: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

يندرج هذا المؤشر في إطار التشجيع على استقطاب الاستثمار الخارجي وتشجيع المستثمرين التونسيين على الاستثمار بالخارج فضلا عن متابعة المستجدات الخاصة بالتشريع الدولي للاستثمار.

ويتعلّق هذا المؤشر بـ:

- الاشراف على ملف الاتفاقيات الدولية للاستثمار وطلبات التفاوض حولها وتقييم مختلف الاتفاقيات الحالية وملائمتها مع التوجهات الجديدة واعتماد خطة عمل لإبرام اتفاقيات في الغرض مع البلدان الواعدة.
- الاشراف على نقطة الاتصال الوطنية التونسية المكلفة بتجسيم المبادئ التوجيهية للمسؤولية المجتمعية المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" والتي تتعلق مهامها بالخصوص بـ
  - التعريف بالمبادئ التوجيهية لدى أوساط الأعمال ومختلف المتدخلين،
  - الاستجابة لطلبات الارشاد والاعلام بخصوص هذه المبادئ،
  - المساهمة في فض بعض الاشكاليات المرتبطة بتطبيق هذه المبادئ (آلية معالجة الشكاوى circonstances spécifiques)،
- المساهمة في أعمال لجنة الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تقديرات المؤشر 2.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	عدد	25	30	25	25	25

تعتمد التوقّعات في هذا المجال على توجّهات برنامج العمل في مجال تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار وفي مجال تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات للسنوات المقبلة.
ففي مجال تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار، يتضمّن برنامج العمل بالأساس:

- اعتماد نموذج جديد كمرجع جديد للتفاوض حول الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومتعددة الأطراف يراعى فيه مصالح الدولة التونسية ويكرس الثقة لدى المستثمرين في الوجهة التونسية للاستثمار
- دراسة إبرام اتفاقيات جديدة لحماية وتشجيع الاستثمارات في اتجاه مزيد استقطاب الاستثمارات الخارجية ودعم الاستثمارات التونسية في الخارج خاصة منها الأسواق الجديدة في البلدان الآسيوية والافريقية
- الشروع في تنفيذ خطّة اتصاليّة بغرض التعريف بالأنموذج الجديد على مستوى القطاع الخاص الوطني والأجنبي كآلية ترسي علاقة متوازنة بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار والتعريف به على المستوى الدولي لمزيد تسليط الضوء على تونس كوجهة استثمارية
- المساهمة الفعالة في الاتفاقيات الإقليمية والجهوية للاستثمار بهدف الاستفادة من مقتضياتها وتشجيع تدويل المؤسسات التونسيّة من خلالها (/ZLECAf/COMESA الاتفاقية العربية للاستثمار)
- دعم قدرات فريق العمل من خلال تنظيم دورات تكوينيّة في عدد من المجالات المتعلّقة باتفاقيات الاستثمار وبمهارات الاتصال والتفاوض

وفي مجال **تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات** المعتمدة في إطار المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تجدر الإشارة إلى أنه تمّ الإعلان الرسمي عن تركيز نقطه الاتصال الوطنية التونسية في إطار الملتقى الوطني الذي تم تنظيمه يوم غرّة جوان 2023.
وينتظر أن تشهد سنة 2025 تعزيز آليات التعريف بهذه المبادئ وذلك من خلال الشروع في تنفيذ برنامج وطني للتعريف بأهمية المسؤولية المجتمعية لدى مختلف المتدخلين وتشجيع المؤسسات على الانخراط فيه والتعريف بمبادئ بذل العناية في بعض القطاعات.

الهدف 2.4: دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

المؤشرات:

مؤشر 4-2-1: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

يترجم هذا المؤشر القدرة والنجاعة في تقديم المساندة والدعم للمشاريع الاستثمارية الكبرى خاصة منها المبرمة بشأنها اتفاقيات خصوصية مع الدولة التونسية وذلك عبر التنسيق مع مختلف المتدخلين للتوصل الى فض الإشكاليات التي تعترض هذه المشاريع بحيث يقيس نسبة التدخلات التي مكنت من فض للإشكاليات مقارنة بطلبات التدخل. ومن شان تحقيق نسب مرتفعة لهذا المؤشر ان يساهم في تحقيق الهدف وتيسير انجاز هذه المشاريع وبالتالي المساهمة في دعم الاستثمار

تقديرات المؤشر 1.2.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-2-1: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	نسبة	70	80	50	50	50

تم ضبط التقديرات المتعلقة بهذا المؤشر والتي تعتبر في تراجع مقارنة بالنسب السابقة استنادا الى ان التوصل الى تحقيق نسب ارفع لهذا المؤشر مرتبط بتوفير موارد مالية عبر ميزانية الدولة وهو عامل خارجي بالنسبة للتدخلات المباشرة لوزارة الاقتصاد والتخطيط وهياكلها. فبعد ان تم التوصل الى فض بعض المسائل والعوائق الإجرائية والإدارية والفنية المتعلقة بهذه المشاريع خلال السنوات السابقة والتوصل الى إيجاد الأرضية الملائمة لحسن انطلاقها فان الإشكاليات العالقة اصبحت مرتبطة بالأساس بضرورة توفير المتطلبات الضرورية لهده المشاريع وخاصة على مستوى ربطها بشبكات المرافق الخارجية (شبكات الماء والكهرباء والغاز والطرقات) والتي تتطلب توفر موارد مالية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى انه وفقا لأحكام اتفاقيات الاستثمار الخاصة بهذه المشاريع فان تكاليف ربط هذه المشاريع بالشبكات الخارجية محمولة على الدولة. واعتبارا للصعوبات التي تشهدها المالية العمومية فمن شأن ذلك ان يؤثر على توفر الموارد الضرورية وفقا لحاجيات اشغال ربط هذه المشاريع بالشبكات الخارجية التي تعتبر تقديراتها كلفتها إضافة الى طول الإجراءات المتعلقة بإسناد الصفقات من قبل المستلزمين العموميين.

الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين

يترجم هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة بالإحاطة بالمستثمرين ومتابعة الاستثمارات من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد للمستثمرين وفقا لمقتضيات القانون الجديد للاستثمار.

المؤشرات:

المؤشر 4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية

لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار تضمنت الإجراءات المعمول بها في هذا المجال ضبط آجال قانونية قصوى لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار المودع لدى الهيئة التونسية للاستثمار. وتسعى مصالح الهيئة الى احترام هذه الآجال كلما كان الملف مستوفي الشروط. وهذا المؤشر يكتسي أهمية خاصة في علاقة بتحقيق الهدف المتعلق بمساندة المستثمرين والاحاطة بهم.

تقديرات المؤشر 1.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	نسبة	100	100	100	100	100

تتمثل اهم الأنشطة المبرمجة سنة 2025 للمحافظة على المستويات المسجلة على مستوى هذا المؤشر بالخصوص في:

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

المؤشر 4-3-2: **نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد**

تضمن التنظيم الهيكلي للهيئة التونسية للاستثمار احداث مخاطب وحيد يتولى تأطير المستثمرين والاحاطة بهم. ويقيس هذا المؤشر نجاعة هذه التدخلات لتحقيق الهدف المتعلق بتعزيز الإحاطة بالمستثمرين ومساندتهم لإنجاز مشاريعهم وممارسة أعمالهم.

تقديرات المؤشر 2.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد..	%	75	80	90	90	95

استنادا للمستويات المسجلة خلال السنوات السابقة ترتكز التقديرات الخاصة بهذا المؤشر على تعزيز هذا العمل لدعم التدخلات السابقة والمتعلقة بالإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها ومعالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة وذلك من خلال:

- تعزيز التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية،
- تعزيز الشفافية والمحاسبة في عمليات مرافقة المستثمرين،
- دعم رقمنة الخدمات المتعلقة بمعالجة العرائض،
- دراسة الإشكاليات الهيكلية في إطار الدور الاستراتيجي للهيئة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

ويبقى تطور مستويات هذا المؤشر مرتبط بمدى استجابة الإدارات والهياكل الإدارية المعنية بالعرائض المتعهد بها لمقترحات الحلول المتفق عليها.

الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي

يتمثل هذا الهدف في المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.

المؤشرات:

المؤشر4-4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

وهو مؤشر خاص بتقييم نشاط الترويج ويتعلق بنسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين. ويقصد بالاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة.

تقديرات المؤشر4-4-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر4.4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	114	75	85	85	85

سوف يتواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال تنفيذ استراتيجية عمل وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي والتي تهدف إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنيّة للدعم الاستثماررفي ظل ما بعد الأزمة الصحية والصراع الروسي الأوكراني وتتمحور أساسا حول:

- الاتصال المباشر المبني على اليقظة والاستشراف الموجّه قصد استهداف البلدان المصدّرة للاستثمار الخارجي في القطاعات الاستراتيجيّة للوكالة وضبط الفرص المتاحة في كل قطاع قصد الرفع من نسبة الاندماج والمساهمة في تحسين الإنتاجية بهدف استقطاب شركات عالمية كبيرة مع موفي الفترة.
- الاتصال الرقمي باعتباره داعم لعمليات الاتصال المباشر والترويج بصفة عامة بالعمل على تطوير تموقع الوكالة بالعلامة التجاريّة الجديدة INVEST IN TUNISIA وتطوير تفاعل المستعملين مع هذه العلامة بهدف استغلال البيانات والمعطيات المتاحة لتحديد المستثمرين المحتملين واستهدافهم بحملات اتصال موجّهة.
- تنمية الاستثمارات الموجودة وذلك بمتابعة المشاريع في طور الإنجاز والإحاطة بالشركات المنتصبة في إطار عمليّات اتصال موجّهة لحثهم على تطوير أنشطتهم.

وتتعلق اهم النقائص المرتبطة بهذا المؤشر خاصة بـــــــــــارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العام للبلاد وبالوضع الأمني والاجتماعي وبالوضع الاقتصادي العالمي وحدودية الموارد المالية المخصصة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي مقارنة بهياكل مماثلة بالبلدان المنافسة وهو ما يحد من جهودها في مجال الترويج بالخارج.

المؤشر4-4-2: تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة:

يتعلق هذا المؤشر بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم تعبئتها سنويا في قطاعات الصناعات المعملية والفلاحة والخدمات وهي القطاعات المستهدفة أساسا بالعمل الترويجي بحيث لا يشمل هذا المؤشر الاستثمارات الخارجية المنجزة في قطاع الطاقة واستثمارات المحفظة المالية.

تقديرات المؤشر4-4-2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر4.4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	مليون دينار	1917	2000	2000	2000	2000

بلغت الاستثمارات الخارجية المسجلة في القطاعات المذكورة 1917 مليون دينار سنة 2023 أي بزيادة قدرها 11% مقارنة بسنة 2022. وتمثل الاستثمارات الخارجية المنجزة في قطاع الصناعات المعملية 77% من مجموع هذه الاستثمارات ويعتبر ذلك مؤشرا جيدا باعتبار أهمية هذا القطاع في المساهمة في دعم الاستثمار والإنتاج وخاصة على مستوى احداث مواطن شغل جديدة للموارد البشرية المختصة من حاملي الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين المهني.

وبالنظر الى الإجراءات الوطنية التي تم الشروع في تنفيذها والهادفة الى دعم الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الاعمال بما تضمنته من محاور هامة تتعلق خاصة بتشجيع بعث المشاريع وتحرير المبادرة والتقليص من التراخيص والإجراءات المتعلقة بالتجارة واللوجستيك والإطار التحفيزي لدفع الاستثمار وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالمسائل العقارية وخدمات الجماعات المحلية، واعتبارا للمبادرات المسجلة على مستوى دفع الاستثمار خاصة في المجالات الجديدة المتعلقة بالطاقات المتجددة فانه ينتظر ان يتواصل تعزيز الاستثمارات الخارجية ببلادنا في العديد من القطاعات لتثمين فرص الاستثمار المتاحة في اطار المصالح المشتركة مع الشركاء الأجانب.

الهدف 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.

يتمثل الهدف في قياس حجم الحوافز المالية المسندة، في إطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا. وقد تم للغرض رصد اعتمادات لذلك يتم اسنادها كحوافز وفقا لعدة شروط تتعلق باستجابة المشاريع للأولويات الوطنية المنصوص عليها بالنصوص الترتيبية لقانون الاستثمار.

مؤشر الهدف 4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا:

تضمنت المنظومة الجديدة للاستثمار جانبا هاما يتعلق بالحوافز المالية المسندة من قبل الدولة لتشجيع الاستثمار وذلك في إطار الشجيع على الاستثمار. واعتبارا لبعض الإشكاليات المطروحة خاصة في علاقة بصرف المنح المسندة وفقا لأوامر حكومية والتي يتعذر على الصندوق التونسي للاستثمار التحكم في اجالها فقد تم تقسيم مؤشرات هذا الهدف الى نوعين من الحوافز:

- حجم الحوافز المالية المسندة بمقتضى أوامر حكومية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية
- حجم الحوافز المالية المسندة سنويا بمقتضى مقررات اسناد للمشاريع لبقية المشاريع

وتجدر الإشارة الى ان الصندوق التونسي للاستثمار لم يتمكن الى حد سنة 2023 من صرف منح بمقتضى أوامر حكومية ومن صرف منح بمقتضى مقررات مرجع نظر الهيئة التونسية لاستثمار وسوف يتم تفادي هذا التأخير باعتبار صدور الامر عدد 182 لسنة 2024 بتاريخ 4 أفريل 2024 المتعلق بتنقيح الامر المنقح للأمر الحكومي 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار بالإضافة الى عقد 4 جلسات للمجلس الأعلى للاستثمار في بداية سمة 2024 وهو ما من شانه ان يوفر الاطار الملائم لحلحلة هذه الملفات وتمكين الصندوق التونسي للاستثمار من ملفات مكتملة للانطلاق في صرف المنح المصادق عليها.

تقديرات المؤشر 4-5-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	**16.4**	**80**	**68**	**100**	**120**
حجم الحوافز المالية المسندة بمقتضى مقررات اسناد		16.4	51	38	45	55
حجم الحوافز المالية المسندة بمقتضى اوامر		0	29	30	55	65

من المتوقع أن تبلغ جملة تدخلات الصندوق التونسي للاستثمار خلال سنة 2025: 70م د موزعة كالتالي:

- المنح والمساهمات المسندة لفائدة الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات ما قدره 28 م د موزعة كالتالي:
  - منحة بعنوان التنمية الجهوية:22 م د
  - منحة بعنوان القطاعات ذات الأولوية:2 م د
  - منحة بعنوان مساهمة الدولة في مصاريف البنية الأساسية:2 م د
  - المساهمات: 2 م د
- المنح والمساهمات المسندة لفائدة الاستثمارات المنجزة في أنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي: 2 مليون دينار
- المنح المتعلقة بالمشاريع في إطار الفصل 19 (مرجع نظر الهيئة التونسية للاستثمار) :10 م د

- المنح المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية:30 م د

وتجدر الإشارة أنه تبعا لصدور الأمر عدد 182 لسنة 2024 المؤرخ في 4 أفريل 2024 المتعلق بتنقيح واتمام الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وحيث نص الفصل 10 جديد في فقرته الثاني على: " وتسند المنح المنصوص عليها بالفصل 3 من هذا الأمر الحكومي بخصوص الملفات التي تتعهد بها الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى مقرر من رئيس الهيئة بناء على رأي اللجان الوطنية المحدثة لديها".

وعليه فقد تم حلحلة الاشكال الذي كان يمثل عائقا لصرف المنح لهذه الفئة من المشاريع كما أنه وفي إطار تنسيق الصندوق التونسي للاستثمار مع الهياكل المعنية بالاستثمار تم الاتفاق على انموذج لتبادل المعطيات بخصوص ملفات صرف المنح مرجع نظر الهيئة التونسية للاستثمار،

كما تم خلال سنة 2024 النظر في الإشكاليات التي تحول دون صرف المنح لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية خاصة فيما يهم تغيير صبغة الأرض وعليه فإنه من المنتظر أن ينطلق صرف المنح المخولة لهم بداية من سنة 2025.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

تقدر النفقات الخاصة ببرنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة 2025 بمبلغ جملي قدره 97829 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 4-1-: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال	4-1-1: عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	200	وضع السياسات و تطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار	463.050	إعداد مشاريع قوانين أو أوامر وقرارات ذات العلاقة بمناخ الاستثمار وخاصة منها التنقيحات المتعلقة بقانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية أو إجراءات قانونية أخرى

	4-1-2: عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار =	25			مقترحة في إطار قوانين المالية أو قوانين خاصة أو أوامر حكومية لتحسين مناخ الاستثمار (الإجراءات، الحوافز، حوكمة الاستثمار،...) - إعداد مذكرات لإبداء الرأي في مقترحات الوزارات أو الهياكل والمنظمات المهنية حول تحسين مناخ الاستثمار والمساهمة في إعداد مخطط التنمية والميزان الاقتصادي، - إعداد تقارير التقييم حول مختلف الإجراءات المعتمدة لتحسين مناخ الاستثمار على غرار إعداد تقييم لقانون الاستثمار ومدى نجاعة الإجراءات المعتمدة في مجال الاستثمار في تسهيل عملية الاستثمار وإنجاز المشاريع ويتم إعداد هذه التقارير على ضوء متابعة لمشاغل المستثمرين والإحاطة بهم سواء بصفة مباشرة أو من خلال طلبات الهياكل المهنية أو الوزارات والهياكل العمومية، - متابعة التشريع الدولي للاستثمار وإجراء دراسات مقارنة وتحديد مجالات تطويره على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وذلك من خلال الاشراف على ملف الاتفاقيات الدولية للاستثمار وطلبات التفاوض حولها وتقييم مختلف الاتفاقيات الحالية ومراجعتها وإعتماد خطة عمل لابرام اتفاقيات في الغرض مع البلدان الواعدة،
الهدف 2.4: دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية	4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	=80 %	متابعة المشاريع الكبرى		- تقديم المساندة والدعم للمشاريع الاستثمارية الكبرى خاصة منها المبرمة بشانها اتفاقيات خصوصية مع الدولة التونسية وذلك عبر التنسيق مع مختلف المتدخلين

خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني					للتوصل الى فض الإشكاليات التي تعترض هذه المشاريع، - تنظيم إجتماعات تنسيقية، - التدخل المباشر لدى الإدارات والهياكل العمومية المعنية لمعالجة الإشكاليات التطبيقية التي تعترض المشاريع الكبرى
الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين	3-3-1 نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار = 100%	100%	الاحاطة بالمستثمرين	5727.000	- تقييم مردودية إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها - تقييم مناخ الأعمال والإستثمار، - إقتراح الخيارات الإستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الإستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للإستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص، - إقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة، - متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الإستثمار، - المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها، - العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالإستثمار ومتابعة تطبيقها، - العمل على إبرام إتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج لإستشراف فرص الإستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل إنتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات
	3-3-4 نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد =	%75			

					والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الإستثمار، - إبرام إتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالإستثمار لتوحيد الإجراءات تبادل المعطيات، - معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حلّ الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها وإقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات والإجراءات المتخذة في الغرض بالتقارير التقييمية للهيئة. - الإشراف على عمليات الإستثمار من خلال إستقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم عبر المخاطب الوحيد للمستثمرين وبالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية، - تأمين خدمات التصريح بالإستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات بفضل إرساء منظومة رقمنة لهذه الخدمات، - القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلفة مراحل الإستثمار، - إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد إنقضاء الآجال القانونية للحصول على التراخيص، - دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها وإقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة،
		%75	9189.000		

الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي	4-4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب= 75%		النهوض بالاستثمار الخارجي		تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الإستثمار، - المشاركة في الصالونات المتعددة القطاعات، - تنظيم أيام وملتقيات إعلامية قطاعية، - المشاركة في ملتقيات الشراكة والصالونات القطاعية، - الإتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الإستثمار بتونس
	4-4-2 : تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة=	2000 مليون دينار			
الهدف 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.	4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة =71 مليون دينار	71 مليون دينار	صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	81942 منها 10000 بعنوان أموال ذاتية للصندوق التونسي للاستثمار	العمل على الإنطلاق في إرساء منصّة معلوماتية مشتركة هدفها تبادل المعطيات الرقمية، - مواصلة إمضاء اتفاقيات تعاون مع الهياكل المعنية بالستثمار تضبط طرق تبادل المعطيات حول المشاريع المنتفعة بصرف المنح وجملة الوثائق المؤيدة لتقدم الإنجاز، - التنسيق مع كل الهياكل والمتدخلين في منظومة الإستثمار لضمان إنسجام الأهداف والرؤى حول التحديات الاقتصادية وسبل وآليات تحقيق أهداف قانون الإستثمار، - متابعة أشغال لجان الإستثمار والتدقيق والمخاطر المحدثة لدى الصندوق، - مواصلة تكوين المصالح الإدارية للصندوق ومباشرة إجراءات الإنتداب والإلحاق للموظفين وتوفير كل وسائل العمل المادية، - صرف المنح والمساهمات الموضوعة على ذمة الصندوق بالتنسيق مع البنك المركزي التونسي،

					- تمثيل الصندوق لدى الغير في جميع الأعمال المدنية والإدارية والقضائية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

(*) دعائم الأنشطة: يجب أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

2 3 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تشمل هيكلة البرنامج مثلما تم تقديمه 3 فاعلين عموميين :

الهيئة التونسية للاستثمار
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
الصندوق التونسي للاستثمار

وتبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الهياكل سنة 2024 حوالي 85043 الف دينار أي ما يعادل 99% من الميزانية الجملية للبرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي (الجدول عدد)

جدول عدد 2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم فيها الفاعل العمومي)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (ق م 2024)
الهيئة التونسية للاستثمار	الإحاطة بالمستثمرين	الاحاطة بالمستثمرين تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المساداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار	5149
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	الترويج للاستثمار الخارجي	النهوض بالاستثمار الخارجي ودعم صورة تونس كموقع استثمار تفاضلي لدى أوساط المال والاعمال العالمية	7952
الصندوق التونسي للاستثمار	تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.	صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	71942

3-الميزانية وإطار نفقات متوسط المدى 2025-2027

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2023	ق.م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	% النسبة
نفقات التأجير	8 220	9 584	9 632	48	0,5%
نفقات التسيير	2 878	2 973	2 842	- 131	-4,4%
نفقات التدخلات	11 547	74 134	73 439	- 695	-0,9%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع	22 645	86 691	85 913	- 778	-0,9%

جدول عدد 4

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	8 220	9 584	9 632	11 964	12 746
نفقات التسيير	2 878	2 973	2 842	3 359	3 507
نفقات التدخلات	11 547	74 134	73 439	104 608	124 764
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**22 645**	**86 691**	**85 913**	**119 932**	**141 017**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**22 645**	**86 691**	**85 913**	**119 932**	**141 017**

تبعا لصدور الأمر عدد 182 لسنة 2024 المؤرخ في 4 أفريل 2024 المتعلق بتنقيح واتمام الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وحيث نص الفصل 10 جديد في فقرته الثاني على: " وتسند المنح المنصوص عليها بالفصل 3 من هذا الأمر الحكومي بخصوص الملفات التي تتعهد

بها الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى مقرر من رئيس الهيئة بناء على رأي اللجان الوطنية المحدثة لديها"فقد تم حلحلة الاشكال الذي كان يمثل عائقا لصرف المنح لهذه الفئة من المشاريع، وعليه يمكن تعليل تطور الإعتمادات خلال الفترة 2025–2027 لبرنامج الإحاطة بالاستثمار إلى تطور حجم الاعتمادات المسندة إلى الصندوق التونسي للإستثمار بعنوان المنح المالية المسندة من 68 مليون دينارا خلال سنة 2025 ، 100 مليون دينارا متوقع خلال سنة 2026 و120 مليون دينارا خلال سنة 2027.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج: سامية الدجبي حرم العبيدي
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : 1مارس 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج.
وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والاتصال.
فيما يتعلق بوظائف الدعم والمساندة يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرّف في المسار المهني للأعوان من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مرورا بالتكوين، هذا إضافة إلى توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة، وإعداد مشروع ميزانية المهمة وإنجاز الشراءات العمومية وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وتطوير النظام المعلوماتي.

أما فيما يتعلق بمجال القيادة فإن مهام برنامج القيادة والمساندة تتمثل أساسا في عمليات الإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيرها من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يعمل على تنفيذ هذا البرنامج مصالح الديوان، الكتابة العامة والإدارات العامة التابعة لها.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

في إطار التوجهات الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة والتي تم العمل على ملاءمتها وتوحيد الجانب المتعلق بالمساندة مع مختلف برامج القيادة والمساندة لباقي المهمات، يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المهمة	الأهداف	المؤشرات
مصالح القيادة والمساندة لمهمة الاقتصاد والتخطيط	**الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية**	المؤشر1.1.1.9: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات
	الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات
	الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 9 -1: تنمية كفاءة الموارد البشرية.**

يندرج هذا الهدف في إطار المحور الاستراتيجي الخاص بالدعم الافقي لجميع برامج المهمة وأهمها تحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير مؤهلات الأعوان.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر.1.1.9: نسبة المستفيدين من التكوين من مجموع الإطارات**

يعتبر هذا المؤشر أساسي لقياس قدرة الإدارة وتقييم أدائها فيما يتعلق بالتصرف في الموارد البشرية حيث يبين لنا نسبة تطوير كفاءة الموارد البشرية الذي تم تحديده في إطار برنامج القيادة والمساندة ويرمي الى إحكام التصرف في الموارد البشرية عن طريق تعزيز مهارات الموظفين وتطوير قدراتهم التقنية والإدارية في المجالات المختلفة التي يعملون فيها وذلك لتحسين مستوى الأداء العام للموظفين بالمهمة حتى يتمكنوا من تقديم خدمات تواكب التطورات التكنولوجية وتتماشى مع المفاهيم الجديدة للإدارة الحديثة والتأقلم مع الظروف المتاحة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.9:**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	نسبة %	100	75	80	85	90

- بلغت تقديرات مؤشر التقيد برزنامة البرنامج السنوي للنفقات لقيس الأداء لإنجاز الهدف الاستراتيجي لبرنامج القيادة والمساندة والمتعلق بتنمية كفاءة الموارد البشرية ب 80 % لسنة 2025 و85% لسنة 2026 و90 %لسنة 2027 حيث تتطور النسب بنسق تصاعدي لتحقيق

النجاعة وبلوغ الهدف، ومن المتوقع ان تصل النسبة لسنة 2024 حوالي 75%. أما بالنسبة لإنجازات سنة 2023 فقد وصلت 100% على عكس ما كان متوقعا أي 70%. وتعود هذه الزيادة أساسا الى ارتفاع نسبة التأطير بالوزارة لتصل إلى 61% مما ساهم في ارتفاع نسبة المستفيدين من التكوين مقارنة بالسنوات الفارطة الى جانب تحسن الوضع الصحي بالعالم وعودة التربصات بالخارج وكذلك اعتماد العديد من التربصات والدورات التكوينية لعدد هام من الإطارات في إطار التعاون الدولي وخاصة الألماني giz.

- وتجدر الإشارة أنّ الدورات التكوينية التي استفاد منها عدد كبير من الإطارات لم يكن لها مفعول مالي كبير لكونها جاءت في إطار التعاون مع منظمات عالمية باستثناء مجال الإعلامية والتكوين الخاص بالمركز الوطني للإعلامية الذي تم تمويله من الميزانية.
- كما سنواصل في تشريك أكبر عدد ممكن من الإطارات في التكوين ورصد الاعتمادات اللازمة لها خاصة سواء على مستوى الميزانية أو على مستوى التعاون الدولي لتحسين معارف ومهارات الإطارات والأعوان وتأهيلهم من خلال اطلاعهم على آخر المستجدات التقنية والتنظيمية وبالتالي تمكينهم من مواكبة التحديات الحديثة والمتطلبات الوظيفية في مجالاتهم.

- **الهدف 9-2: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.**

تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات وذلك بإرساء النجاعة الموازناتية ورسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.2.9 :** في إطار احكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات تم اختيار مؤشر نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للصفقات باعتبار أن هذه البرمجة يتم اعدادها في بداية السنة المالية والتي تبرز ملائمة نشاط المصالح في إطار أصناف النفقات مع الاعتمادات المخصصة لها والمخطط الزمني لتنفيذ الميزانية وقدرتها على مجابهة النفقات الحتمية والوجوبية.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة %	70	80	75	80	80

بلغت تقديرات مؤشر التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات لقيس الأداء انجاز الهدف الاستراتيجي والمتعلق بإحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات 75 % لسنة 2025 و80% لسنتي 2026 و 2027 وقد سجلت نسبة الانجاز 70% من المبرمج لسنة 2023 ومن المتوقع أن تفوق نسبة الإنجاز 80% في سنة 2024 ، وذلك باعتبار الحرص المتواصل على اعداد برمجة سنوية تستجيب لمتطلبات السير العادي للعمل وتأخذ بعين الاعتبار الآجال التي

تفرضها الاجراءات والتراتيب الجاري بها العمل مع تسجيل عودة تدريجية الى اقبال المزودين على المشاركة في الاستشارات والصفقات التي تقوم بها الوزارة ما عدى بعض القطاعات التي ما زلت تشكو من ضعف المشاركة .

الهدف 9-3: تطوير النظام المعلوماتي.

يهدف اعتماد مؤشر تطوير النظام المعلوماتي الى دعم البنية التحتية المعلوماتية وتجديد أسطول الأجهزة الإعلامية وتأمين سلامة النظام المعلوماتي ودعم القدرات البشرية من خلال التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. هذا إلى جانب رقمنة العديد من الخدمات الإدارية على غرار النظام المعلوماتي للتعاون الدولي في إطار التعاون التونسي الألماني لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق تمويل خارجي والشروع في تطوير الاصدار الثاني للمنصة الرقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح وإنجاز منظومة ترتيب المشاريع حسب الأولوية فضلا عن تحيين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيع في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.3.9** إبراز مجهود الوزارة في تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، توسيع مجال استعمال التطبيقات المعلوماتية.
يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية

✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية
✓ **تقديرات المؤشر1.3.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة %	69	73	74	75	76

ترتكز تقديرات مؤشر تطور النظام المعلوماتي للفترة 2025-2027 على فرضية تطور بنسق تصاعدي يأخذ في الاعتبار الإنجازات المسجلة خلال سنتي 2023 و2024 ويتطلع إلى المرور قدما في رقمنة الإدارة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

تتمثل الأنشطة والتدخلات التي تساهم مباشرة في تحسين أداء البرنامج فيما يلي:

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة(*)
الهدف1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية.	المؤشر1.1.9 نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان:	**%80**	القيادة		– الحرص على إعداد برنامج يتلاءم وحاجيات الوزارة – إعداد برمجة محددة برزنامة تنفذ على مدى سنة 2025
الهدف 2.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشر1.2.9 نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات:	**%75**			– تحيين البرمجة السنوية للنفقات كلما اقتضت الضرورة لذلك – استغلال التطبيقات المعلوماتية الخاصة بالتصرف في المنقولات والمخزونات وأسطول السيارات ...
الهدف3.9 : تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر1.3.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي:	**%74**	المساندة		– إعداد رزنامة تنفيذ على مدى السنة – متابعة الأنشطة المبرمجة حسب الرزنامة

					– السهر على استغلال التطبيقات التي بطور الإنجاز

(*) دعائم الأنشطة: يجب أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

ضبطت تقديرات اعتمادات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2025 بمبلغ قدره 11454 أد 11914 أد لسنة 2026 و12459 أد لسنة 2027 مقابل 11134 أد لسنة 2024.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2023	ق م–ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) – (1)	النسبة %
نفقات التأجير	5 052	5 370	5 640	270	5,0%
نفقات التسيير	4 766	5 000	5 000	0	0,0%
نفقات التدخلات	309	414	414	0	0,0%
نفقات الاستثمار	253	350	400	50	14,3%
نفقات العمليات المالية					
مجموع الاعتمادات	**10 380**	**11 134**	**11 454**	**320**	**2,9%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	5 052	5 370	5 640	5 660	5 942
نفقات التسيير	4 766	5 000	5 000	5 250	5 513
نفقات التدخلات	309	414	414	414	414
نفقات الاستثمار	253	350	400	590	590
نفقات العمليات المالية					
مجموع الاعتمادات	**10 380**	**11 134**	**11 454**	**11 914**	**12 459**

وقد تم برمجة الاعتمادات لسنوات 2025-2026-2027 بناء على متطلبات ميزانية البرنامج وقدرتها على مجابهة النفقات الحتمية والوجوبية على غرار:

- خلاص الأجور والزيادات العامة للأجور
- خلاص كراء مقر الوزارة
- استهلاك الكهرباء
- انتداب 30 اطارا
- انتداب 6 عاملات تنظيف.
- تطوير موقع واب جديد للوزارة.

من خلال الجدولين السابقين يمكن ملاحظة أن نسبة تطور الإعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة خلال الفترة 2025–2027 تعتبر معقولة ويعود ذلك إلى الترفيع في الإعتمادات بعنوان الأجور حيث تم الأخذ في الإعتبار إلى الإنتدابات الجديدة خلال سنتي 2026 و2027 هذا بالإضافة إلى تطور الاعتمادات بعنوان مصريف التسيير وخاصة معين كراء مقر وزارة الاقتصاد والتخطيط هذا إلى جانب تطور حجم الاستثمارات المباشرة خلال نفس الفترة والتي ستأخذ في الإعتبار تطور الإستثمارات في مجال النظم المعلوماتية.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج التوازنات الجملية والاحصاء

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

رمز المؤشر: 1 / 2 / 1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم جودة المعطيات الاحصائية.
2. **تعريف المؤشر:** مدى تقدم إنجاز المسوحات الإحصائية المبرمجة سنويا.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة**
4. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة / عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد الوطني للإحصاء
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البيانات المفصلة للمديريات المركزية للإحصائيات حول الأشغال المنجزة طيلة السنة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2024
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد الوطني للإحصاء

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة مئوية	100	100	100	100	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يلاقي انجاز المسوحات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للإحصاء جملة من الإشكالات من أهمها صعوبة العمل الميداني خاصة في ظل ضعف الثقافة الإحصائية حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعبا بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابا مع أعوان الميدان،

كما أن النقص الحاد في الموارد البشرية في بعض الاختصاصات يشكل عائقا أمام إنجاز بعض المسوح، كما ساهم توتر المناخ الاجتماعي داخل المعهد سنة 2022إلى تأجيل المسح الخاص بتوزيع الوقت.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة احترام روزنامة النشر

رمز المؤشر:1 / 2 / 2.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم جودة المعطيات الإحصائية
2. **تعريف المؤشر:** قيس مدى احترام روزنامة نشر المعلومة الإحصائية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإصدارات المحترمة لآجال للنشر/ عدد الإصدارات المبرمجة للنشر

1. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
2. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق
3. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2024
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100% في سنة 2024
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد الوطني للإحصاء

III. قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
احترام روزنامة النشر	نسبة مئوية	100	100	100	100	100

4. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للصعوبات المسجلة على مستوى التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات من ناحية والنقص الحاد في الموارد البشرية من ناحية أخرى،

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـــ 47.29 % بالنسبة لـــما تمت برمجته.

وسيواصل المعهد تجاوز الصعوبات والاشكاليات المسجلة من خلال التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام

اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة

رمز المؤشر:	1/2/1/1
تسمية المؤشر:	**نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة**
تاريخ تحيين المؤشر:	2021-07-23

Iالخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجملية والاحصاء
2. الفاعل العمومي الثاني:	المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية
3. الهدف الرئيسي:	تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات
4. تعريف المؤشر:	**نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة**
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	يتم احتساب الدراسات والمذكرات التي لها قيمة علمية مرضية والقابلة إلى أن تساهم في دعم القرار (عدد الدراسات المنجزة/عدد الدراسات المبرمجة)
2. وحدة المؤشر:	النسبة المئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الدراسات والمذكرات المبرمجة ضمن برنامج عمل المعهد،

	الدراسات والمذكرات المنشورة أو المصادق عليها من طرف لجنة القراءة والإدارة العامة، بما فيها المساهمات التي تقوم بها الإطارات العليا بالمعهد في إطار التعاون مع الهياكل والمنظمات الوطنية والدولية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية للدراسات.
6. تاريخ توفّر المؤشر:	نهاية كل ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):	**%95**
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	**الإدارات المركزية للدراسات ووحدة الرقابة على التصرف.**
I. قراءة في نتائج المؤشر	

IIIسلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر:	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2023	2024	2025	2026	2027
1/2/1/1- نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	%	75	90	95	100	100

3 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:	أنجز المعهد عدد هام من المذكرات والوثائق والتقارير المبرمجة لسنة 2023 وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية أو المطلوبة

	من قبل هياكل أخرى وكذلك التي هي في طور المراجعة والنشر.
4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:	
5 تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:	عدم توفّر آلية تمكن من متابعة دقيقة لتقدّم تنفيذ الدراسات.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد

رمز المؤشر:	2/2/1/1
تسمية المؤشر:	**نسبة تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد**
تاريخ تحيين المؤشر:	2021-07-23

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجملية والاحصاء
2. الفاعل العمومي الثاني:	المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية
3. الهدف الرئيسي:	تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات
4. تعريف المؤشر:	تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	نسبة تطور عدد النافذين إلى المواقع الإلكترونية للمعهد

2. وحدة المؤشر:	**%**
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المواقع الإلكترونية للمعهد.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مواقع المعهد على الأنترنت.
6. تاريخ توفّر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):	**%14**
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	**إدارة الإعلامية ووحدة الرقابة على التصرف.**

III. قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر:	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2023	2024	2025	2026	2027
2/2/1/1- تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	%	0	12	14	16	20

6 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:	يتوقع أن ترتفع نسبة تطور عدد النافذين الى مواقع المعهد الى 14% سنة 2025 مقابل 12% متوقعة لسنة 2024 والاستقرار المسجل سنة 2023 والذي يعود الى تركز نشاط المعهد خلال هذه السنة على مشاريع مهيكلة جديدة استدعت الى تعبئة أغلب الطاقات والموارد من ذلك خاصة اعداد الاستراتيجية وبرنامج الدعم الفني الممول من قبل الاتحاد الأوروبي الى الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية في تونس والتي حالت دون تنفيذ

	الأنشطة المبرمجة وأدت بالتالي الى تقلص نسبي في إصدارات المعهد على المواقع الرسمية. ويتوقع أن يتطور تطور عدد النافذين الى مواقع المعهد في السنوات القادمة بصفة تصاعدية بالنظر الى المفعول المتوقع للإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال السنة الحالية والسنوات القادمة والمرتبطة بدعم نشاط الاتصال والنشر وكذلك تحسين مواقع المعهد.
7 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:	تنويع مجالات الدراسات والبحوث وإدراجها بالموقع
8 تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:	عدم توفر آلية تمكن من التعرف على عدد الدارسات التي يتمّ تحميلها من الموقع.

بطاقات مؤشر الأداء الخاصة ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة مؤشر الأداء: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: 1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات القطاعية والولايات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-2-1: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة): سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على إعداد التقييم النصف مرحلي للمخطط التنموي 2023-2025 وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والقطاعي.

2. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

تأخر إعداد تقرير متابعة الانجازات من طرف الولايات والوزارات بالإضافة إلى نقص في دقة وجودة المعطيات.

مؤشر الأداء: قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة.
2. **تعريف المؤشر:** إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية والتي يقترح إدراجها بميزانية الدولة وإحالتها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد قائمة.
2. **وحدة المؤشر:** قائمة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الكتابة القارة للجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** أوت من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الكتابة القارة للجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-3-1: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** سيتواصل توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية وتعميمه على كل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية من خلال دراسة المشاريع المقترحة بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية وإعداد قائمة المشاريع المصادق عليها وارسالها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** تشكو بعض الملفات الواردة من نقص في الوثائق اللازمة كما يتم تقديم بعض المشاريع غير الجاهزة للترسيم بميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر الأداء: تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

رمز المؤشر: 1.3.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير حول مدى التقدم في تجسيم أهداف التنمية المستدامة ويندرج في إطار أجندة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** كل سنتين.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-5-1: تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	0	0	1	0	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** يتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وسيكون التقرير القادم سنة 2025. وتجدر الإشارة إلى ان تونس احتلت المرتبة 60 على المستوى العالمي والأولى عربيا وافريقيا في مجال التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** عدم توفر المعطيات بالدقة اللازمة وغير مفصلة حسب النوع الاجتماعي والجهة.

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

رمز المؤشر: 1.4.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق على مستوى جهوي ومحلي
2. .
3. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتبين مدى تطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ومساهمة المشاريع الخصوصية للتنمية (البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة) في تعزيز مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية.
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** لجنة وطنية تضم مختلف الهياكل المعنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-4-1: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** يتواصل إعداد تقرير حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية الذي هو بمثابة وثيقة مرجعية.

3.

4. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** صعوبات في توفر المعطيات وتجميعها في الآجال.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية

رمز المؤشر: 2.4.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق على مستوى جهوي ومحلي
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد مواطن الشغل المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد مواطن الشغل.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المجالس الجهوية / رؤساء المشاريع/ منسقي المشاريع.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 6320 سنة 2025 .
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-4-2: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	عدد مواطن الشغل	4946	4923	6320	6600	4500

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة): سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2025 و2026 في حين سينخفض سنة 2026 والتي تتزامن مع توقع إتمام برنامج التنمية المندمجة

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية تدخل هياكل التمويل وخاصة بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

رمز المؤشر: 1.5.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2800 سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-5-1: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2546	2700	2800	2900	3000

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة): ستشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال الثلاث السنوات القادمة وذلك لتوقع توسيع قاعدة المنتفعين بالآلية خاصة مع إدراج الشركات الأهلية والاقتصاد التضامني والاجتماعي ضمن قائمة المنتفعين.

2. . **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الموارد المالية المخصصة ضمن اعتماد الانطلاق 1 و2.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

رمز المؤشر: 2.5.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع الخاصة التي تم إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بها.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** دواوين التنمية الجهوية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 640 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** دواوين التنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-5-2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	عدد المشاريع	456	535	540	540

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر** سيشهد نسق إعداد دراسات المشاريع الخاصة ارتفاعا طفيفا خلال السنوات القادمة وذلك مع العودة التدريجية للحركية الاقتصادية خاصة بعد الركود الذي تسببت فيه مخلفات جائحة كورونا.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** غياب معطيات حول مآل المشاريع التي تم دراستها.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

رمز المؤشر: 2.5.2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

4. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دفع الاستثمار الخاص.

5. تعريف المؤشر: يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية.

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد المشاريع الخاصة التي تم إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بها.

8. وحدة المؤشر: عدد المشاريع.

9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دواوين التنمية الجهوية.

10. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة.

11. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 640 سنة 2024.

12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: دواوين التنمية الجهوية.

VI- قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-5-2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	518	620	640	650	660

5. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر** سيشهد نسق إعداد دراسات المشاريع الخاصة ارتفاعا طفيفا خلال السنوات القادمة وذلك مع العودة التدريجية للحركية الاقتصادية خاصة بعد الركود الذي تسببت فيه مخلفات جائحة كورونا.

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: غياب معطيات حول مآل المشاريع التي تم دراستها .

بطاقات مؤشر الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي

بطاقة مؤشــر1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر :3/ 1/ 1

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر:سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي
4. **تعريف المؤشر:** القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

a. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها

b. **وحدة المؤشر: مليون دينار**

c. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ القروض أو الهبات المبرمة

d. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات

e. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** اتفاقيات التمويل الممضاة

f. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة

g. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**

h. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مفيدة جاء بالله الصرارفي

III- قراءة في نتائج المؤشر

i. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
1-1-1-3 المؤشر 1:حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	4436	8126	10706	8156	8500

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد حجم التعهدات تراجعا مقارنة بسنوات 2019 و2020 نظرا للوضع الاقتصادي الذي تمر به بلادنا وتراجع التمويلات المقدمة في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة مقابل تنفيذ برامج إصلاحات بسبب تأخر توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. هذا بالإضافة إلى صعوبة ضبط التقديرات نظرا لارتباط مختلف التمويلات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنيّة.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف المموّل في الآجال المطلوبة.
- متابعة مهمّات الخبراء المتعلّقة بتقييم وتشخيص مكوّنات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائيّة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإداريّة
- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تعبئة الموارد الماليّة وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من مموّل أجنبي.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوّع مصادر التمويل وخصوصيّة البرمجة مع كلّ طرف.

بطاقة مؤشــر2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

رمز المؤشر :3/ 1/ 2

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي
4. **تعريف المؤشر:** مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة السحوبات السنوية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جداول متابعة السحوبات
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة مفيدة جاء بالله الصرارفي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
3-1-1-2 المؤشر 2:حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	91	71	62	85	88

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يسجل مستوى السحوبات أي نسق استعمال الموارد الخارجية المتاحة نسقا مرضيا رغم بعض الصعوبات المتعلقة وطول الإجراءات المتعلّقة أساسا بإنجاز المشاريع، من خلال العمل على تكثيف المتابعة وحل الاشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية والحرص المتواصل على تمويل المشاريع الجاهزة للانطلاق (غياب مشاكل عقارية، .....).

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على إتمام الشروط الأولية لدخول الاتفاقيات المالية حيز التنفيذ (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
- متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في انجازها وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة لها.
- الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شانها ان تدفع نسق السحب.
- تقديم طلبات تأخير أخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ غير مستعملة.
- حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في الزيارات الميدانية لمواقع المشروع.
- عقد اجتماعات دوريّة لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
- العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفع من نسق السحوبات.
- ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

بطاقة مؤشـر3: تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا بـ 10%:

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج التعاون الدولي

المسؤول عن البرنامج الفرعي: السيد محمد البليدي.

I. التعريف:

1. النشاط الرئيسي: تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الفني.
2. ترتيب المؤسسة: مؤسسة صنف أ.
3. مرجع الاحداث: القانون عدد 35 لسنة 1972 المؤرخ في 27 افريل 1972.
4. مرجع التنظيم الاداري والمالي: الأمر عدد 2239 لسنة 1998 المؤرخ في 28 اكتوبر 1998.
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف:

II. إطار القدرة على الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة** : تطوير نشاط التعاون الفني :

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون الثلاثي و التعاون جنوب–جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
3. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما:

– **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:** يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال

وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف .

– **تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب:** يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب– جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب.

4– **مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي:**

– **مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي:**

- **الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:**

مؤشر الهدف عدد 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا ب10% :

- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشحات.

- طريقة احتساب المؤشر: **معدل تطور عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018–2022).**
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال الخمس سنوات الاخيرة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب**10% مقارنة معدل عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2019–2023).**

قياس مؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات على المدى المتوسط		
				3202	4202	5202
المؤشـــر 1: تطور عـدد المتعاونين المنتدبين	**%**	10	10	**10**	**10**	**10**
(حجم الانتدابات)	**عدد**	4510	3345	**3391**	**3793**	**4081**

بطاقة مؤشـر4: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب

الهدف 2 : تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:

- مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.
- طريقة احتساب المؤشر: **معدل تطور عدد المشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات (2018-2022).**
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: **زيادة سنوية ب30% مقارنة بمعدل عدد المشاريع المنجزة خلال الخمس سنوات الأخيرة (2019-2023).**

قياس مؤشر الهدف عدد 2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات على المدى المتوسط		
				3202	4202	5202
المؤشر 2-1: تطورعدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	96	123	139	167	177
نسبة التطور	%	25	%30	%30	%30	%30

– أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق الأهداف:

في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2023–2025 وسعيها لتطوير نشاطها والارتقاء بخدماتها، حددت الوكالة التونسية للتعاون الفني جملة من الأهداف التي ستعمل على تحقيقها من خلال برنامج عمل يغطي نشاطاتها الرئيسية وكذلك تنظيمها الداخلي وأساليب عملها.

وترتكز الخطة علي ثلاثة محاور الستراتيجية تقابلها مجموعة أهداف و مؤشرات تبين الوجهة التي تعتزم الوكالة بلغوها في موفى سنة 2025 معتمدة في ذلك على رؤية تونس 2035و المخطط التنموي 2023–2025 بالإظافة إلى دراسة و تحليل البيئة الداخلية و الخارجية للوكالة مع الاستعانة بالتقارير و الدراسات حول التعاون الفني، و تتمثل هذه المحاور الثلاثة في :

1. دعم قدرات الوكالة و تحولها الرقمي.
2. تطوير خدمة التوظيف بالخارج .
3. تعزيز دور الوكالة كهيكل وطني للنهوض وتنمية التعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثي

بطاقات مؤشر الأداء الخاصة ببرنامج الإحاطة بالإستثمار

بطاقة مؤشر الأداء: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة

4 /1 /1:رمز المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
2. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر : مؤشر نشاط ،**

مؤشرات المنتوج :

5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي باعتبار انه لا فرق بالنسبة للمستفيدين بهذا الهدف على مستوى النوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات **الاستثمار** والإحاطة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 190 سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّد سليم الأسطى**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	**عدد**	190	200	190	190	190

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

رمز المؤشر: 4 /1 /2/

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
2. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي مؤشر فاعلية (efficience)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): .30 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّدة اميرة الكلاعي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	**عدد**	25	30	25	25	25

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

رمز المؤشر: 4 /2 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل الى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة. **2.تعريف**

)(3efficience.طبيعة المؤشر: مؤشر نسبي مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يتم احتساب المؤشر بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): 50 %**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة يسرى كمون.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-2-1: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	**%**	70	80	50	50	50

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

رمز المؤشر:4-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالمستثمرين.

2 . تعريف المؤشر: احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

3.طبيعة المؤشر : مؤشر كمي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد التصاريح المسلمة في 24' ساعة/ عدد التصاريح الجملية المسلمة.
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : قطب الإحاطة بالهيئة التونسية للاستثمار.
4. **.تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** 100 %.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السّيد رضا الدريدي

III–قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	**%**	100	100	100	100	100

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد

رمز المؤشر:4-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الإحاطة بالمستثمرين.
2. **تعريف المؤشر**: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد المرافقة للحصول على التراخيص ومعالجة عرائض المستثمرين
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نسبي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد/ عدد العرائض المتعهد بها.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قطب الإحاطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 95 %.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السّيد رضا الدريدي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2024		2025	2026	2027
2-3-4: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.	%	75	80	90	90	95

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 4-4-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الترويج للاستثمار الخارجي
2. **تعريف المؤشر**: نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 85 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السّيد نعمان الغويل

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	114	75	85	85	85

بطاقة مؤشــر الاداء: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة

رمز المؤشر: 4-4-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** الترويج للاستثمار الخارجي
2. **تعريف المؤشر**: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السّيد نعمان الغويل

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** حجم الاستثمار الخارجي المنجز سنويا دون اعتبار قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 2000 مليون دينار سنة 2027 .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر4.4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	مليون دينار	1917	2000	2000		

بطاقة مؤشــر الاداء : حجم الحوافز المالية المسندة للاستثمار

رمز المؤشر: 4-5-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في إطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد محمد الورتتاني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع المنح المسندة في شكل امتيازات مالية وفقا لقرارات الاسناد والاوامر الحكومية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الصندوق التونسي للاستثمار
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 120 مليون دينار سنة 2025

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	16.4	**80**	**68**	**100**	**120**
حجم الحوافز المالية المسندة سنويا بمقتضى مقررات اسناد				38	45	55
حجم الحوافز المالية المسندة سنويا بمقتضى أوامر				30	55	65

بطاقات مؤشر الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المستفيدين من التكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر 9: /1 /1

IV- الخصائص العامة للمؤشر

5. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية كفاءة الموارد البشرية**
6. **تعريف المؤشر:** الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التربصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على اداءهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
7. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
8. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)، مؤشر منتوج (indicateur de produit)....**
9. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مراعي للنوع الاجتماعي باعتبار أن كل الاعوان معنيين بالتكوين على حد السواء.

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
8. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
9. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات / مصلحة الأعوان والتكوين
10. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى كل سنة
11. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** 90 % سنة 2027
12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات.

VI- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات	نسبة %	**100**	**75**	**80**	**85**	**90**

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تسجيل نسبة إنجاز ناهزت 100 % سنة 2023 مقارنة بـ 39.5 %سنة 2022 ومن المتوقع بلوغ 70% في سنة 2024ويعود ذلك أساسا الى الترقيات التي شملت العديد من الاعوان لينظموا الى مجموعة الإطارات ليصبح عدد الإطارات 163 إطارا من جملة 268 عون مباشر أي بنسبة 61 % من مجموع الاعوان ومشاركة نسبة هامة من الإطارات في تربصات بالخارج أو برنامج تكوين في مجالات مختلفة وذلك في إطار التعاون الدولي وخاصة التعاون الألماني GIZ، حيث يتكفل بجزء كبير من مصاريفها الجانب المنظم ولا يكون له مفعول مالي كبير على الميزانية المخصصة للتكوين .

وسوف نسعى الى مزيد تطوير النسبة من خلال الترفيع في نسق الدورات التكوينية المعتمد بالمخطط السنوي للتكوين ورصد الاعتمادات اللازمة لها خاصة امام تزايد الطلب على التكوين في عدة مجالات وسنحاول إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج وكذلك ببرمجة دورات تكوينية قابلة للتنفيذ وذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية معترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات لا سيما في مجال اللغات.

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الميزانية المخصصة للتكوين خاصة مع ارتفاع عدد الإطارات حتى نتمكن من برمجة دورات تكوينية تشمل عديد الاختصاصات.
- غياب منصة الكترونية للتكوين عن بعد يتمتع بها جميع الاعوان بما تساهم من الحد من الاعتمادات المرصودة للتكوين
- تعقيد بعض الإجراءات الإدارية لا يسمح باختيار مكاتب تكوين مختصة وكفؤة، تمكننا من إنجاز تكوين معمق ومجدي يساهم في الرفع من جودة الأداء لموظفي الوزارة.

بطاقة مؤشر الأداء : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر 9: /1 /2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات
2. **تعريف المؤشر:** التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي وانما كل الاعوان معنيين بالتكوين على حد السواء.**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة عدد الاستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير.
2. **وحدة المؤشر: نسبة.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد عمليات التزود المبرمجة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**5**(Valeur cible de l'indicateur): 80 % سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة %	70	80	75	80	80

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

سجلت نسبة الانجاز في سنة 2022 في حدود 70% من المبرمج ومن المتوقع ان تفوق هذه النسبة 80% في سنة 2024 نظرا للعودة التدريجية الى اقبال المزودين على المشاركة في الاستشارات والصفقات التي تنشرها الوزارة.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

من أهم الإشكاليات التي تعترض تنفيذ الاستشارات والصفقات في الآجال التي يتم برمجتها ضمن المخطط التقديري السنوي للصفقات عزوف بعض المزودين على المشاركة عن طريق منظومة الشراء العمومي على الخط Tuneps إلى جانب طول الإجراءات الإدارية والترتيبية والمالية بالإضافة الى عدم فتح الاعتمادات المطلوبة في الآجال.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 9:/1 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تطوير النظام المعلوماتي
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:

- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية) /4
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur):** نسبة تضاهي **76% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

III- قراءة في نتائج المؤشر

---

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة %	69	73	74	75	76

6. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا وذلك باعتبار:

- توسيع مجال استغلال التطبيقات الإعلامية خاصة منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات،
- تحيين نظام السلامة المعلوماتية الخاص بمنظومات الفيروس المضاد والجدار الناري وحفظ المعطيات،
- إرساء الإمضاء الإلكتروني للمراسلات،
- إنجاز منصة النظام المعلوماتي للتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق تمويل خارجي،
- تطوير الاصدار الثاني للمنصة الرقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح الممول من قبل البنك الدولي،
- الشروع في تطوير منظومة ترتيب المشاريع حسب الأولوية،
- اقتناء إمضاءات إلكترونية،
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية النظم الأساسية والتخلي عن المنظومات التي لم تعد تشملها عمليات التحيين،
- إنجاز التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة طبقا للمرسوم عدد 17 لسنة 2023 مؤرخ في 11 مارس 2023 الذي يتعلق بالسلامة السيبرنية
- اعداد دراسة خاصة بخطة استمرارية العمل للنظام المعلوماتي للوزارة (PCA)
- تطوير موقع واب جديد للوزارة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والمواصفات العالمية في تصميم مواقع الواب
- تعزيز مجال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سجل مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا ملحوظا خلال السنوات الفارطة ويؤمل أن يتحسن خلال السنوات القادمة من خلال العمل على تنفيذ البرامج السنوية لتطوير البنية التحتية والتكوين والتكثيف في استعمال التطبيقات الإعلامية وتركيز أسس السلامة المعلوماتية وتنفيذ برنامج التكوين لمواكبة أهم المستجدات في المجال.

7. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء.

بطاقات الفاعلين العموميين

برنامج التوازنات الجملية والاحصاء

بطاقة عدد1: المعهد الوطني للإحصاء

I- التعريــف

1. النشاط الرئيسي:

يعمل المعهد الوطني للإحصاء على تأمين الإنتاج الإحصائي الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها والتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى وتنظيم التوثيق الإحصائي الوطني، إلى جانب العمل على تطوير جودة الإحصائيات وتكريس احترام المعايير والمبادئ الأساسية للإحصاء.

2. مرجع الإحداث:

أحدث المعهد الوطني للإحصاء بمقتضى الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

نصّ القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء ووفقا للفصل 18 منه على أن المعهد الوطني للإحصاء يمثل الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء وهو مكلف بالتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:** جوان 2010

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

الارتقاء بأداء المنظومة الإحصائية الى أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يساعد على أخذ القرار ويستجيب الى تطور حاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بالنجاعة المطلوبة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي: دعم جودة المعطيات الإحصائية

يتطابق هذا الهدف مباشرة مع الأهداف الاستراتيجية المضبوطة لبرنامج التوازنات الجملية والاحصاء. ويتضمن هذا الهدف بالأساس تطوير النشر الإحصائي حسب المعايير الدولية وتوفير المعلومة لكل مستعمليها في الإبان وفق رزنامة تضبط للغرض وتطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية وهو ما يتطلب تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية وإعداد مخطط للتكوين وتنمية الكفاءات.

يندرج هذا الهدف في إطار الأهداف الخصوصية المضمنة باستراتيجية المعهد في تكامل مع الهدف الأول، حيث يحرص المعهد على توفير هذه الإحصائيات بالشكل الأمثل والاستجابة إلى حاجيات المستعملين وتمكينهم من الحصول عليها أو الولوج إليها بسهولة اعتمادا على الطرق الحديثة المتاحة في هذا المجال. ومن المنتظر توسيع خارطة الإحصائيات المتوفرة لتشمل أوجه أخرى وتفريع الأعمال الإحصائية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية، مع إفراز خصوصياتها وإبراز القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع الأهداف القطاعية للتنمية ويواكب مقومات التنمية المستديمة. ويعمل المعهد من جهة أخرى على إبراز التطورات حسب النوع الاجتماعي وإدراج البعد الجهوي في مختلف المجالات الإحصائية بهدف توفير إحصائيات تتماشى مع متطلبات التنمية على المستويين الجهوي والمحلي.

تدخلات الفاعل العمومي:

على مستوى دعم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي:

يواصل المعهد تطوير الأعمال الإحصائية المبرمجة بصفة تدريجية ووفق منظور تشاركي بين كل الأطراف المتدخلة في العملية الإحصائية وفق المجالات التالية:

- **مجال الإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية:**
  - مواصلة إنجاز مراحل التعداد العام للسكان والسكنى 2024
  - المسح الوطني حول التشغيل
  - المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2025 (الأعمال التحضيرية)
  - إعداد التقرير السنوي حول مؤشرات البنية التحتية،

- معالجة بيانات الحالة المدنية،
- معالجة ونشر إحصائيات أجور وخصائص الوظيفة العمومية،

➢ **مجال الإحصائيات الاقتصادية**

- تحيين سجل المؤسسات.

▪ **انتاج مؤشرات الظرف الاقتصادي:**

- إنجاز المسوح الدورية الشهرية والثلاثية واحتساب المؤشرات الظرفية (أسعار الاستهلاك العائلي والمؤشرات الأخرى للأسعار والتجارة الخارجية حسب سنة الأساس الجديدة، الإيجار، الإنتاج الصناعي، الاستثمار، مسوح سبر الآراء في قطاعي الصناعة والتجارة)،
- مواصلة احتساب المؤشر الخاص بأسعار العقارات،
- مواصلة نشر مؤشرات معالجة من التأثيرات الموسمية،
- إعداد مؤشر أسعار موحد للدول الأعضاء في منظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا،
- إعداد مؤشر أسعار موحد لدول اتحاد المغرب العربي.

▪ **الحسابات القومية:**

- احتساب الحسابات القومية السنوية والثلاثية (حسب الإنتاج والإنفاق)،
- مواصلة إعداد حسابات القطاعات المؤسساتية المالية،
- مزيد العمل على تطوير منظومة احتساب الاقتصاد الموازي،
- مواصلة إعداد الحسابات الجهوية،
- مواصلة تطوير الحسابات الفرعية.

➢ **مجال الإحصائيات الجهوية**

- تخطيط وبرمجة البحوث الميدانية ومتابعة إنجازها وتوفير الدعم اللوجستي للمصالح الفنية المركزية وللجهات،
- مراقبة جودة إنجاز المسوح من خلال المتابعة الفردية للباحثين الميدانيين (مراقبة حينية عن طريق تطبيقات معلوماتية)،

- مواصلة تحسين جودة نظام المعلومات الجغرافية،

- استغلال النتائج المنبثقة عن مشروع تحديد المناطق الترابية وإنجاز الخارطة الإدارية للجمهورية التونسية.

➢ **على مستوى تطوير أعمال النشر وإدماج التكنولوجيات الحديثة**

- تطوير موقع واب المعهد،

- مواصلة مشروع مزيد تحسين الشبكة العامة للمعهد بالترفيع في سعة التدفق للأنترنات وإنجاز شبكات داخلية جديدة،

- تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة في كامل مراحل السلسلة الإحصائية،

- مواصلة مواكبة التطورات المنهجية والتقنية التي يشهدها العالم الإحصائي على المستوى الإقليمي والدولي،

- مزيد تطوير نظام إدارة السلامة المعلوماتية.

➢ **على مستوى التنسيق الإحصائي والتعاون الدولي وأعمال المساندة**

- مواصلة العمل على ضمان التنسيق الجيد وتوفير الدعم الفني للوزارات والهياكل الأخرى في إنجاز المسوح وتطوير العمل الإحصائي بها،

- مواصلة إبرام الاتفاقيات مع وزارات ومؤسسات عمومية،

- تنفيذ مختلف برامج التعاون الدولي التقليدية ومواصلة إنجاز برنامج التعاون الأورومتوسطي "مدستات 5" والشروع في برنامج التعاون مع الجهاز الإحصائي الكوري الجنوبي،

- السعي إلى إنشاء برامج تعاون مع مؤسسات إحصائية دولية أخرى،

- الاعتماد الكلي على البرمجية متعددة الوظائف الإدارية والمالية،

- إنجاز المناظرات الداخلية للترقية في كل الرتب،

- العمل على تحسين ظروف العمل من خلال إيجاد حل جذري للمقر المركزي للمعهد.

IIIالميزانية على المدى المتوسط 2025-2027:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**29646**	**31197**	**31800**	**33072**	**34395**
منها:	27805	28837	29400	30572	31795
– منحة بعنوان التأجير					
– منحة بعنوان التسيير	1841	2360	2400	2500	2600
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	32571	63250	40600	33000	34000
المجموع	**62817**	**95047**	**72400**	**66072**	**68395**

بطاقة عدد2:: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

1. **النشاط الرئيسي:** الدراسات والتحاليل الكمية
2. **ترتيب المنشأة: أ**
3. **مرجع الإحداث:** قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر 1967 المتعلق بتصرف سنة 1968 كما تم تنقيحه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصرف سنة 1973.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008.
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة المؤسسة: 2007**

إطار القدرة على الأداء

1. **الاستراتيجية العامة:** المساهمة النشيطة والفاعلة في القرار العمومي في إطار التوجهات التنموية وأولويات المرحلة.
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
3. **أهم الأولويات والأهداف:** تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات
4. **أهم الأنشطة الفنية:**

1.الأنشطة البحثية المرجعية

- التأثير المحتمل لأثر التراتيب الحدودية المتصلة بالكربون على الاقتصاد التونسي
- تقييم الأثر الاقتصادي الكلي لسياسة الحماية الاجتماعية.
- مكامن النمو الأخضر في تونس وسبل تطويره
- مقتضيات التحول الهيكلي للاقتصاد التمسي في ظل عملية الانتقال الرقمي.

- 2. **بحوث مختلفة واصدارات دورية** التقرير حول التموقع التنافسي للاقتصاد التونسي
- متابعة ترتيب تونس في التقارير الدولية
- اعداد التقرير السنوي حول الإنتاجية
- مذكرات تحليلية مختلفة
- تحيين المؤشرات المركبة: مؤشر التنمية الجهوية، مؤشر التنافسية الجملية، مؤشر الادماج الاجتماعي، مؤشر رأس المال البشري
- اصدار لوحات قيادة
- ...

5. 3. تطوير أدوات البحث والتحليل

- تطوير النماذج القياسية الكلية في إطار برنامج التعاون الفني مع France Expertise (نموذج الاقتصادي القياسي الكلي، نموذج تقييم الانعكاس الاقتصادي الكلي والمالي للمتغيرات البيئية GEMMES،نماذج المحاكاة الجزئية....)

6. الإجراءات المصاحبة

- ✓ تفعيل استراتيجية المعهد للفترة 2023-2025.
- ✓ إنجاز عقد أهداف المعهد للفترة 2023-2025.
- ✓ تفعيل قانون الإطار للفترة 2024-2026.

III-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**5 134**	**5 795**	**5 985**	**6500**	**6900**
منحة بعنوان التأجير	4681	4995	5249	5735	6104
منحة بعنوان التسيير	453	800	736	765	796
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	**180**	**350**	**450**	**550**	**650**
المجموع	**6 934**	**6 145**	**6435**	**7050**	**7550**

برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة عدد1: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

Iالتعريــف

النشاط الرئيسي: التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة لها حيث تشمل إحدى عشر ولاية وهي :تونس، أريانة، بن عروس، منوبة، نابل، بنزرت، زغوان وسوسة، المنستير، المهدية وصفاقس.

1. **مرجع الإحداث:** أحدثت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بمقتضى القانون عدد 94 – 82 المؤرخ في 18 جويلية 1994 لتحل محل المؤسسة التي تم إحداثها بمقتضى القانون عدد 81 – 77 لسنة 1981 المؤرخ في 09 أوت 1981. كما تم تحيين هيكلها التنظيمي حسب الأمر الحكومي عدد 207 لسنة 2021 المؤرخ في 07 أفريل 2021.
2. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

IIالاستراتيجية والأهداف:

3. **الاستراتيجية:**

- على المستوى الوطني:

- مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية،
- المساهمة في متابعة إنجاز استراتيجيات وبرامج التنمية الجهوية وتقييم نتائجها،
- القيام بكل عمل من شأنه تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي،
- المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة،
- إعداد البرامج التنموية الخاصة التي تستوجب تنسيقا وطنيا ومتابعة تنفيذها،
- التصرف في برامج التنمية المندمجة والجهوية التي يُعهد بها للمندوبية العامة للتمية الجهوية.

- على المستوى الجهوي:

- جمع كل المعلومات على مستوى الولاية وتصنيفها وتحليلها بما يمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص،
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية،
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق التدخل.

4. **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

- إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية،

- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة،
- مساندة التنمية والتعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات.

5. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تسهر المندوبية العامة للتنمية الجهوية على دراسة وتنفيذ عدة برامج خصوصية لفائدة الجهات لتحسين ظروف العيش وتوفير مواطن الرزق عبر برنامج التنمية المندمجة.

6. أهم الأنشطة:

- تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية تشخيص ودراسة مشاريع برنامج التنمية المندمجة من خلال:
  - برمجتها ومتابعة إنجازها بالتعاون مع المتدخلين مركزيا وجهويا،
  - إعداد التقارير الدورية لمتابعة التنفيذ المادي والمالي لهذا البرنامج،
  - فتح الاعتمادات الخاصة بإنجاز المشاريع حسب البرمجة السنوية،
  - التنسيق بين مختلف المتدخلين لإعداد برامج الإنجاز للمشاريع على المستوى الجهوي مع تحيينها كلما دعت الحاجة لذلك.
- كذلك تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية إعداد المخطط الجهوي من خلال:
  - توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط،
  - المساعدة الفنية بتوفير المعطيات حول التوجهات الوطنية القطاعية،
  - تنشيط وتنسيق أعمال اللجان القطاعية الجهوية المحدثة داخل المجلس الجهوي باعتماد الدليل الفني المعد من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط في تسيير مراحل إعداد المخطط،
  - المساعدة على بلورة إشكاليات واستراتيجية التنمية الجهوية وضبط محتوى المخطط الجهوي،
  - متابعة تنفيذ المخطط الجهوي سنويا بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية تحت إشراف المجلس الجهوي،
  - مساعدة المجالس الجهوية في التقييم نصف المرحلي للمخطط بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية،
  - المساهمة في تنظيم الاستشارات الإقليمية للتقييم نصف المرحلي للمخطط لاستخلاص الاستنتاجات للمرحلة المتبقية.
- التعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات:
  - التعريف بالحوافز والتشجيعات المتعلقة بدفع الاستثمار الخاص ووضعها على ذمة الباعثين خاصة في أيام الاستثمار والشراكة التي تنظمها المندوبية العامة مع الولايات،
  - دراسة المجالات الواعدة للاستثمار وتشخيص أفكار مشاريع لفائدة الباعثين الجدد،
  - القيام بدراسات قطاعية جهوية لإبراز الفرص الكامنة والمشاريع القابلة للإنجاز وخاصة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية،
  - إعداد وثائق ترويجية لكل ولاية تتضمن الميزات التفاضلية ومناخ الاستثمار والخدمات المتوفرة بالولايات حسب خصوصياتها.

7. الإجراءات المصاحبة:

يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه. وتتمثل أهم الإجراءات في:

- تفعيل الهيكل التنظيمي المصادق عليه،
- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.
- إعداد قانون الإطار،
- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

IIIتقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	قانون المالية 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**8 579**	**8 723**	**9 138**	**9 580**	**10 043**
منها:	7 812	7 941	8 332	8 749	9 186
منحة بعنوان التأجير					
منحة بعنوان التسيير	587	602	626	651	677
منحة بعنوان التدخل	180	180	180	180	180
ميزانيّة الاستثمار:	***51 912***	***102 450***	***160 610***	***140 910***	***151 280***
الاستثمارات المباشرة	212	450	810	910	1 280
برنامج التنمية المندمجة	51 700	102 000	159 800	140 000	150 000
المجموع	**60491,000**	**111173,000**	**169748,000**	**150490,000**	**161323,000**

بطاقة عدد2: ديوان تنمية الشمال الغربي

I- التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سليانة، جندوبة، الكاف وباجة.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 94/85 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية

2. **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.

- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية
- المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة
- إعداد ومتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وذلك بالمساعدة والمرافقة الفنية وإقرار التوصيات مع تنسيق أعمال المجالس الجهوية للتنمية والإدارات الجهوية القطاعية وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية
- المتابعة الدورية للوضع التنموي بالجهات
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع والإحاطة بهم من خلال :
  - مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع
  - إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع
  - مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية-التونسية والتونسية-الأجنبية.
- التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات
- إعداد حوامل التسويق الجهوي

5. الإجراءات المصاحبة:

- دعم الموارد المالية والبشرية للديوان.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الشمال الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.
- إعداد وتفعيل دليل الإجراءات.
- بناء 2 مقرات لإدارات التنمية الجهوية خلال سنتي 2026 و2027

III-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	قانون المالية 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**2931,2**	**3236,0**	**3505,4**	**3571,3**	**3631,6**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	2585,1	2841,0	3029,1	3062,5	3111,0
منحة بعنوان التسيير	300,0	344,0	421,8	440,8	460,6
منحة بعنوان التدخل	46,1	51,0	54,5	57,0	60,0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**255,1**	**480,0**	**740,0**	**1900,0**	**1950,0**
الاستثمارات المباشرة	255,1	480,0	740,0	1900,0	1950,0
المجموع	**3186,3**	**3716,0**	**4245,4**	**5479,3**	**5581,6**

بطاقة عدد3: ديوان تنمية الوسط الغربي

I- التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سيدي بوزيد، القيروان والقصرين.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الوسط الغربي بمقتضى القانون عدد84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.

- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع.
- مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية–التونسية والتونسية–الأجنبية.
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

III–تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025–2027)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025–2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**3656.859**	**4086.000**	**4305.000**	**4419.000**	**4543.000**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	3322.859	3745.000	3900.000	4000.000	4110.000
منحة بعنوان التسيير	279.000	286.000	350.000	364.000	378.000
منحة بعنوان التدخل	55.000	55.000	55.000	55.000	55.000
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**375.783**	**700.000**	**1050.000**	**900.000**	**900.000**
الاستثمارات المباشرة	375.783	700.000	1050.000	900.000	900.000
المجموع	**4032.642**	**4786.000**	**5355.000**	**5319.000**	**5443.000**

بطاقة عدد4: ديوان تنمية الجنوب

التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات قفصة، قابس، مدنين، تطاوين، قبلي وتوزر.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، قبل أن يتم مراجعة مشمولاته وإعادة هيكلته وفق القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):** تم عرضه على مجلس الادارة بتاريخ 8 مارس 2024 ثم إحالته إلى سلطة الاشراف للمصادقة عليه.

I- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- صياغة وثيقة مخطط التنمية ومتابعة وتقييم إنجازاته على المستوى الجهوي.
- إعداد الوثيقة الإحصائية السنوية "الولاية في أرقام" لكل ولاية.
- دفع ومساندة الاستثمار الخاص.
- متابعة إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين ومشروع إرادة.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية وترويجها في التظاهرات والملتقيات المحلية والجهوية والوطنية.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- إعداد استراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الاستثمارات على الجهات.
- دفع الاستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمّة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحينة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

4. أهم الأنشطة:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلّي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة النظام الأساسي لدواوين التنمية.
- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الموارد البشرية للديوان من خلال المصادقة على الانتدابات المبرمجة.

II- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**4531,500**	**4810**	**5020**	**5206**	**5393**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	4067,500	4336	4530	4700	4870
منحة بعنوان التسيير	389	399	415	431	448

منحة بعنوان التدخل	75	75	75	75	75
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**285,565**	**350**	**930**	**380**	**380**
الاستثمارات المباشرة	285,565	350	930	380	380
المجموع	**4817,065**	**5160**	**5950**	**5586**	**5773**

برنامج الإحاطة بالإستثمار

بطاقة عدد 1: الهيئة التونسية للاستثمار

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي:** تشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 أما بالنسبة لمرجع التنظيم الإداري والمالي فهو الأمر عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

- ✓ الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- ✓ تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- ✓ القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- ✓ إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- ✓ دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- ✓ الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- ✓ معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- استقطاب المستثمرين الأجانب والتونسيين لبعث مشاريع استثمارية تتجاوز قيمة الاستثمار فيها الـ **15** مليون دينار مع متابعة إنجازها واسناد المنح والحوافز بعنوانها
- متابعة انجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم المقترحات للمجلس الأعلى للاستثمار.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- مساهمة مباشرة

4. أهم الأنشطة:

- ✓ دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية المعروضة على الهيئة ومتابعتها.
- ✓ تنظيم جلسات عمل مع الباعثين
- ✓ تقديم المشاريع وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار لمناقشتها واخذ القرار في شانها.
- ✓ التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية لتجاوز الإشكاليات.

5. الإجراءات المصاحبة:

– بلغ عدد أعوان الهيئة 39 عونا مع نسبة تأطير تقارب 85% إلا أن الهيئة تبقى في حاجة إلى تدعيم مواردها البشرية خاصة فيما يتعلق بمهام التسيير من خلال سد الشغورات في خطط المدير التنفيذي، رئيسا لقطب المنح والحوافز، رئيسا لقطب سياسات الاستثمار والإصلاحات ومديرا مركزيا للتعاون الدولي ومديرا مركزيا لقيادة مشاريع رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمر.

- ✓ تفعيل نظام التأجير المصادق عليه بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار يعتبر من الشروط الأساسية لسلامة التصرف الإداري والمالي بالهيئة حيث جاء لتسوية وضعية غير إطارية امتدت منذ سنة 2017 رغم سعي الهيئة لتجاوز هذا الاشكال منذ احداثها

III– تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

بيان النفقات	انجازات 2022	2023	تقديرات		
			2024	2025	2026
التأجير	2246	2764	2936	3083	3237

التسيير	814	900	923	941	960
ميزانية التدخلات	**457**	**621**	**811**	**827**	**844**
المجموع	**3517**	**4285**	**4670**	**4851**	**5041**

بطاقة عدد 02: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج الإحاطة بالاستثمار / البرنامج الفرعي" الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي".

المؤسسة: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

I. التعريف:

1. **النشاط الرئيسي**: تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الخارجي في كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين الباعثين المحليين ونظرائهم في الخارج وذلك في إطار المخططات التنموية.
2. **ترتيب المؤسسة**: مؤسسة صنف أ.
3. **مرجع الاحداث**: القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
4. **مرجع التنظيم الاداري والمالي**: الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية العامة**: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي
2. **أهم الأولويات والأهداف**: في إطار الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.
3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار
4. **أهم الأنشطة:**

تواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال:

1. **تدعيم الاتصال المباشر** المبني على اليقظة والاستشراف الموجّه قصد استهداف البلدان المصدّرة للاستثمار الخارجي في القطاعات الاستراتيجيّة للوكالة وضبط الفرص المتاحة في كل قطاع قصد الرفع من نسبة الاندماج والمساهمة في تحسين الإنتاجية بهدف استقطاب شركات عالمية كبيرة مع موفي الفترة.
2. **تعزيز الاتصال الرقمي** باعتباره داعم لعمليات الاتصال المباشر والترويج بصفة عامة بالعمل على تطوير موقع الوكالة بالعلامة التجاريّة الجديدة INVEST IN TUNISIA وتطوير تفاعل المستعملين مع هذه العلامة بهدف استغلال البيانات والمعطيات المتاحة لتحديد المستثمرين المحتملين واستهدافهم بحملات اتصال موجّهة.
3. **تنمية الاستثمارات الموجودة** وذلك بمتابعة المشاريع في طور الإنجاز والإحاطة بالشركات المنتصبة في إطار عمليّات اتصال موجّهة لحثهم على تطوير أنشطتهم.

5. **<u>الإجراءات المصاحبة:</u>**

- تدعيم الوكالة بالموارد البشرية الضرورية
- تدعيم الموارد المالية المخصصة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسّط: (2025-2027)

بيان النفقات	إنجازات 2023	قانون المالية 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
نفقات التصرف	**5 934 570**	**6 733 000**	**6 885 500**	**7 160 920**	**7 447 357**
التأجير العمومي	4 394 570	5 193 000	5 193 000	5 400 720	5 616 749
وسائل المصالح	1 477 000	1 430 000	1 530 000	1 591 200	1 654 848
التدخل عمومي	63 000	63 000	63 000	65 520	68 141
نفقات الاستثمار	**320393**	**2 500 000**	**2 973 000**	**3 091 920**	**3 215 597**
المجموع العام	**6 254 963**	**9 186 000**	**9 759 000**	**10 149 360**	**10 555 334**

بطاقة عدد 03: الصندوق التونسي للاستثمار

I. التعريف

النشاط الرئيسي: يتولى الصندوق بمقتضى القانون الجديد للاستثمار التصرف في موارده المالية وفق برامج تضبط على أساس أولويات التنمية في مجال الاستثمار وتشمل تدخلاته:

- صرف منح الاستثمار لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ومنح الاستثمار بعنوان: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية؛ التنمية الجهوية؛ تطوير القدرة التشغيلية؛ التنمية المستدامة (العنوان الخامس من القانون المشار إليه أعلاه)
- الاكتتاب في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق بصفة مباشرة أو غير مباشرة،

ويخضع الصندوق لقواعد التشريع التجاري وكذلك لقواعد التصرف الحذر.

مرجع الإحداث: قانون الاستثمار عدد 71 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المحدث للصّندوق التّونسي للاستثمار ولبقية الهياكل الداعمة لمجهودات الدولة لتركيز الحوكمة الجديدة لمنظومة الاستثمار وللأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره وللأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وخاصة فصله السابع والعشرين العنوان السابع احكام انتقالية وختامية.

II. الاستراتيجية والاهداف

1 -الإستراتيجية :

قصد ضمان سبل النجاح لانطلاق الصندوق التونسي للاستثمار، تم انجاز دراسة حول" الصندوق التونسي للاستثمار المهام واستراتيجية التدخل" أفضت إلى تحديد:

*** <u>المبادئ العامة لتدخلات الصندوق</u>:**

– محرك لرأس المال مخاطرة لخلق تأثير دافع للمستثمرين الخواص، والمبادر بخلق ديناميكية اقتصادية في المناطق الداخلية وعلى مستوى القطاعات ذات الأولوية:

- عندما تكون جاذبية الاستثمار الجهوية أو القطاعية ضعيفة أو غير مشمولة

- عندما يكون العائد على الاستثمار غير جذاب
- عندما تكون الفترة غير ملائمة للاستثمار
- التدخل من خلال آليات تمويل تكميلية لضمان استمرارية التمويل واستدامة الاستثمار
- تعزيز الاستثمار من خلال التمويل المختلط

– توفير وسائل تمويل مجددة وتكميلية وتآزرية خلال جميع مراحل دورة حياة المؤسسة تمكن من معاضدة الموارد العمومية للصندوق.
– تركيز إدارة عصرية تعتمد الحوكمة المفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتبسيط الإجراءات واختصار الآجال.

2– أهم الأولويات والأهداف :

– تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الاستثمار
– منصة الكترونية تمكن من رقمنة ودمج جميع مراحل صرف الامتيازات وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية المتعلقة بمرحلة الاسناد لدى هياكل الاسناد (APII,APIA, TIA) ولدى البنك المركزي
– حوكمة مفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتجميع المعطيات من خلال بنك معطيات مفتوح لجميع المتدخلين

3– تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

- ✓ اعتماد المرحلية في تحويل الاعتمادات المبرمجة بعنوان صرف المنح والمساهمات بالنسبة إلى الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات والاستثمارات المنجزة من المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى وأنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي وذلك وفق أولويات وباعتماد المعايير التالية:

*الصناديق الأكثر تأثيرا على الاستثمار ودفع الاقتصاد بصفة عامة،
*الصناديق التي تتوفر على اعتمادات مستقرة،
*الصناديق التي يتوفر المشرفون عليها حاليا على جاهزية عملية وإجرائية للتحويل،
*الصناديق التي يمكن أن تمثل حالات نجاح سريع يسمح بالاستفادة من الخبرة والانتقال إلى صناديق أخرى.
*الميزانيات التي لها تأثير كبير وهام على التشغيل والإدماج

- ✓ العمل على توفير الموارد المالية الضرورية لانطلاق الصندوق في مباشرة مهام الاكتتاب المباشر وغير المباشر في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال التنمية والصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2024-2026:

بيان البرنامج	2023	2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**1165**	**1720**	**1382**	**1787**	**1858**
التأجير العمومي	700	1100	900	1155	1213
التسيير	465	620	482	632	645
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	**335**	**790**	**790**	**800**	**810**
المجموع	**774**	**72730**	**2172**	**2587**	**2668**

بطاقة النوع الاجتماعي الخاصة ببرنامج التوازنات الجملية والإحصاء

- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى المعهد

لا تطرح مسألة النوع الاجتماعي إشكاليات خصوصية بالمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بإعتبار الهيكلة المثالية لأعوان المعهد حسب الجنس (55 رجال و55 نساء سنة 2023) كما أن توزيع الخطط الوظيفية حسب الجنس بالمعهد مع موفي سنة 2023 يبين تجاوز عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية عدد الرجال في جل مواقع أخذ القرار.

غير أنه هناك بعض المسائل العامة التي تستوجب مزيد من العناية في علاقة بضمان المساواة من ناحية والأخذ بعين الإعتبار بخصوصية كل جنس من ناحية أخرى ومن بينها:

- شروط الانتفاع بالعطل الخصوصية على غرار عطلة الولادة وعطلة الأمومة وساعة الرضاعة
- شروط الإنتفاع بمرونة التوقيت الإداري
- شروط ومدة الإنتفاع نظام العمل بنصف الوقت مع الإنتفاع بثلثي الأجر
- إرتباط بعض المهام بجنس معين كمهام الحراسة ومهام التنظيف
- إختلاف قيمة بدلة العمل الرجالية والنسائية

2- الإشكاليات ذات الأولوية:

من بين الإشكاليات المذكورة بالفقرة السابقة ما هو مرتبط بنصوص قانونية وإجراءات تستدعي المراجعة على مستوى وطني ومنها ما هو مرتبط بإجراءات ترتيبية داخلية يمكن العمل على تجاوزها. وعليه، تم تحديد إشكالية إختلاف قيمة بدلة الشغل الرجالية والنسائية كأولية سيعمل المعهد على تجاوزها خلال الثلاث سنوات القادمة.

1- الأهداف

الهدف : تحقيق المساواة في قيمة لباس الشغل					
المؤشرات	الوحدة	انجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
فارق قيمة لباس الشغل	الدينار	20	20	0	0

2- التحليل:

يمكن الهدف المرسوم خلال الثلاث سنوات القادمة من تحقيق المساواة التامة في قيمة الإمتيازات العينية المسندة بعنوان لباس الشغل حيث لا يوجد مبرر للفارق الموجود حاليا.

بطاقة النوع الاجتماعي الخاصة ببرنامج التعاون الدولي

تعمل الوكالة التونسية للتعاون الفني في إطار نشاطها المتمحور حول توظيف الكفاءات التونسية بالخارج على منح فرص الترشح والمشاركة في العروض الواردة عليها لكل المواطنين بدون أي تمييز بن النساء و الرجال و بناءا على التوجيهات الوطنية فيما يتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي و الحد من الفوارق بين الجنسين ستضاعف الوكالة مجهوداتها من أجل دعوة الكفاءات النسائية لمزيد الإنخراط والمشاركة في العروض المتاحة وذلك عن طريق تصميم برامج تأهيل و مرافقة المترشحات في تنمية المهارات و اللغات بالإضافة إلى تكثيف العمليات الترويجية لدعم مشاركة النساء خاصة في الاختصاصات التي تشهد ندرة من حيث عدد المترشحات و المنتدبات خاصة في الاختصاصات المهنية والصناعية .

الهدف: الترفيع في عدد النساء المنتدبات للعمل بالخارج

مؤشر 1: **تطور عدد الإناث المترشحات**

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :عدد المسجلات ببنك الترشحات بالوكالة

طريقة تجميع المعطيات : إحصائيات.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الاتصال و الدراسات و التسويق

تاريخ توفير المؤشر : في نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة : زيادة سنوية ب 2%

مؤشر 2: تنمية عدد الإناث المنتدبات

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :عدد المنتدبين للعمل بالخارج

طريقة تجميع المعطيات : إحصائيات.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الاتصال و الدراسات و التسويق

تاريخ توفير المؤشر : في نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة : زيادة سنوية ب 1%بالمائة

مؤشر النوع الاجتماعي	الوحدة	الانجازات		في طور الإنجاز	التقديرات		
الهدف: تنمية عدد المنتدبات للعمل بالخارج		سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025	سنة 2026	سنة 2027
المؤشر 1: نسبة الإناث المترشحات للعمل بالخارج مقارنةبالعدد الجملي للمترشحين	عدد	7692	6929	7067	7208	7352	7500
	%	30	30	32	34	36	38
المؤشر 2: نسبة تطور المنتدبات للعمل بالخارج مقارنة بالعدد الجملي للانتدابات	عدد	1356	1792	1809	1828	1846	1864
	%	39	39.7	41	42	43	44